

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية

إعداد

اسراء "محمد نايف" حج حمد

إشراف

د. سامح عطوط

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية

إعداد

اسراء "محمد نايف" حج حمد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/01/29م،

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....

1. د. سامح العطوط / مشرفاً رئيسياً

.....

2. د. عبد الفتاح السرطاوي / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. معاذ الاسمر / ممتحناً داخلياً

ب

الإهداء

الى ملائكي في الحياة... الى معنى الحب.. والى معنى الحنان... الى من كان دعائها سر نجاحي... الى
اغلى الحبايب... (امي الحبيبة)

الى من علمني العطاء دون انتظار... الى من احمل اسمه بكل افتخار.... اسأل الله ان يرحمه
رحمة واسعة ويسكنه الفردوس الاعلى... فلكلماته في ذهني باقية منارات اهتدي بها الامس واليوم
والى الابد... (والدي العزيز)

الى رفيق دربي الذي ما كان لهذا العمل ان يكتمل دون مساندته... حفظه الله لي فهو نصفي الآخر
الذي لا احبسه بدونه... زوجي عماد زهران

الى قلبي وفراشتي الصغيرة ابنتي تيا وروحي وبطلتي الصغير ابني احمد

الى من انساني في دراستي وشاركتني همومي.. أختي وأختاتي

الى من تحلو بالإخاء وتميزو بالوفاء والعطاء... الى من كانوا معي على طريق النجاح
والخير... (أهل زوجي)

الى من صاغوا لنا من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى
أساتذتي الكرام، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور سامح العطوط.....

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع

سائلاً المولى عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه. الشكر لله أولا على ما أنعم به علينا من نعم كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل.

يقول الله تعالى في كتابه العزيز (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) "سورة الرحمه آية 60" وفي الحديث القدسي عن رب العزة قال: "من صنع إليكم معروفا فكافنوه فإن لم تجدوا ما تكافنوه به فادعوا له". الحمد لله رب العالميه والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد....

فاني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضلته، فله الحمد أولاً وآخيراً... ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور المشرف على هذه الرسالة الدكتور سامح العطوط الذي لم يتردد يوماً في مساعدتنا.. كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكنت أجلس معه الساعات الطوال أقرأ عليه ولا يجد في ذلك حرجاً، وكان يحدثني على البحث، ويرحّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله وتمتعه بالصحة والعافية ونفع بعلمه...

وأقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه...

وأخيراً أتقدم بالشكر إلى كل من حضر هذه المناقشة سواء من أهلي أو زملائي أو الأساتذة أو الطلبة

أتمنى من الله أن ينال هذا البحث رضا واستحسان أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة. فجزى الله الجميع بكل خير وختاماً إن أصبت فمنه الله وإن أخطأت فمنه نفسي.

الإقرار

أنا الموقّعة أدناه، مقدّمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أيّ مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ك	فهرس الملاحق
ل	الملخص
1	الفصل الأول: مدخل للدراسة
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
4	اهداف الدراسة
5	مبررات اختيار موضوع الرسالة
6	أهمية الدراسة
7	منهجية الدراسة
7	حدود الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
9	الدراسات السابقة
9	الدراسات العربية
13	الدراسات الأجنبية
17	التعقيب على الدراسات السابقة
19	الفصل الثاني: السياسة الضريبية
20	مقدمة
21	المبحث الأول: ماهية الضريبة
21	المطلب الأول: مراحل تطور الضريبة
22	الفرع الأول: تعريف الضريبة

الصفحة	الموضوع
26	الفرع الثاني: خصائص الضريبة
26	الفرع الثالث: عناصر الضريبة
27	الفرع الرابع: أنواع الضريبة
29	المطلب الثاني: مبادئ الضريبة و النظام الضريبي في فلسطين
29	الفرع الأول: مبادئ أو قواعد الضريبة
31	الفرع الثاني: النظام الضريبي في فلسطين
32	الفصل الثالث: السياسة الضريبية المطبقة في فلسطين
33	المقدمة
33	المبحث الأول: لمحة تعريفية عن ضريبي الدخل و القيمة المضافة في فلسطين
33	المطلب الأول: ضريبة الدخل
33	الفرع الأول: تعريف ضريبة الدخل
34	الفرع الثاني: الأساس القانوني لضريبة الدخل
35	المطلب الثاني: ضريبة القيمة المضافة
35	الفرع الأول: تعريف ضريبة القيمة المضافة و خصائصها
37	الفرع الثاني: أهداف و مقومات تطبيق ضريبة القيمة المضافة
39	الفرع الثالث: الأساس القانوني لضريبة القيمة المضافة
41	الفرع الرابع: الأساس القانوني لضريبة الأملاك
44	المبحث الثاني: القطاع الزراعي في فلسطين
44	المطلب الأول: اهمية القطاع الزراعي والمعوقات على القطاع الزراعي
44	الفرع الأول: اهمية القطاع الزراعي
46	الفرع الثاني: المعوقات على القطاع الزراعي في فلسطين
47	المطلب الثاني: الضراب والأهداف الضريبية للقطاع الزراعي
47	الفرع الأول: الضرائب المفروضة على القطاع الزراعي
49	الفرع الثاني: الأهداف الضريبية على القطاع الزراعي في فلسطين
54	الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات
55	المقدمة
55	منهج الدراسة
55	مجتمع الدراسة

الصفحة	الموضوع
55	عينة الدراسة
60	أداة الدراسة
60	صدق الأداة
60	ثبات الأداة
61	إجراءات الدراسة
61	المعالجة الإحصائية
61	مفتاح تصحيح الأداة
62	الفصل الخامس: تحليل النتائج ومناقشتها
63	أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي.
75	ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة بأسئلة الدراسة الفرعية.
80	النتائج والتوصيات
80	النتائج
83	التوصيات
84	قائمة المصادر والمراجع
92	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
50	مبالغ ضريبة الأملاك للقطاع الزراعي في فلسطين	جدول (1)
52	مبالغ ضريبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في فلسطين	جدول (2)
53	مبالغ ضريبة الدخل للقطاع الزراعي في فلسطين	جدول (3)
56	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مكان العمل	جدول (4)
56	توزيع أفراد عينة الدراسة اذا كنت من موظفي الإدارة الضريبية يرجى تحديد لأي إدارة ضريبية تتبع	جدول (5)
56	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير طبيعة العمل	جدول (6)
57	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي	جدول (7)
57	وزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة	جدول (8)
58	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مساحة الأراضي الزراعية	جدول (9)
59	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير طبيعة المحاصيل	جدول (10)
59	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير معدل الدخل الزراعي	جدول (11)
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف المالي للدولة	جدول (12)
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة	جدول (13)
71	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة	جدول (14)
74	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة الكلية	جدول (15)
75	المتوسطات الحسابية وقيمة sig لإخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف المالي للدولة	جدول (16)

الصفحة	الجدول	الرقم
76	المتوسطات الحسابية وقيمة sig لإخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة	جدول (17)
77	المتوسطات الحسابية وقيمة sig لإخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة	جدول (18)
78	نتائج اختبار (T.test) للعينات المستقلة لفحص مستوى دلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان العمل	جدول (19)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
93	الاستبانه	ملحق (1)
99	البيانات المالية (أملاك ودخل)	ملحق (2)

الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية

إعداد

اسراء "محمد نايف" حج حمد

إشراف

د. سامح عطعوط

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية، وتناولت الدراسة ثلاث مواضيع رئيسية، ضريبة الدخل، وضريبة الأملاك، وضريبة القيمة المضافة المفروضة على القطاع الزراعي في فلسطين.

ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطوير استبانة وعرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وتم توزيعها على عينة عشوائية من موظفي الادارة الضريبية ومحاسبي الضرائب في المناطق الزراعية في فلسطين بالإضافة الى مكلفين في القطاع الزراعي.

ومن ابرز نتائج الدراسة اعفاء المشاريع الزراعية سواء حيواني أو نباتي من ضريبة القيمة المضافة، والعمل على اعفاء المشرع الفلسطيني المشاريع الزراعية ذات الحجم الصغير والمتوسط من ضريبة الدخل من خلال اعفاء الأرباح الصافية، وفي عدم وجود اجراءات موحدة في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة القيمة المضافة لتدقيق القطاع الزراعي فانه يترتب على ذلك عدم تحقيق العدالة الضريبية تبعاً للمكتب الضريبي الذي يتبع له المزارع.

وننتج عن الدراسة عدة توصيات تهم متخذي القرار في دائرة الدخل والقيمه المضافة و الاملاك ومن اهم التوصيات ضرورة وجود اجراءات موحده في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة الدخل في تدقيق القطاع الزراعي، والعمل على تقليل الضريبة المفروضة على الاراضي الزراعية التي تدخل في حدود البلديات، وتشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية وجذب المستثمرين المحليين والاجانب.

الفصل الأول

مدخل للدراسة

الفصل الأول

مدخل للدراسة

مقدمة الدراسة

تطورت الإيرادات العامة حيث لم تعد مقتصرة على الاكتفاء بالحد الأدنى من الموارد المأخوذة من الأفراد وانحصر مفهوم الإيرادات بتأمين الإيرادات الضريبية لأجل تغطية النفقات الرئيسية التي تتعلق بالأمن والقضاء والدفاع وهذا المبدأ يرجع إلى الدولة البدائية بحيث اعتقد الاقتصاديين بأن الادخار والاستثمار يتعادلان من خلال التغيرات في سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل بشكل دائم، وهذا انسجاماً مع الفكر الرأسمالي السائد في تلك الفترة، بحيث كل عرض يخلق الطلب الموازي له ، وهذا يعني أن الاستثمار الكامل والتوظيف الأمثل للموارد لا يتحقق إلا اذا تدخلت السلطة بالنشاط الاقتصادي. (الثلة، 2005، ص7)

ولكن هناك تغيرات طرأت على النظام الرأسمالي بشكل جذري وبشكل خاص أزمة عام 1929م، نبهت الحكومات إلى ضرورة التدخل لأجل ضمان الاستقرار الاقتصادي واعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل، وأخذت الدولة ترى من واجبها التدخل في النشاطات الاقتصادية و في تحديد السياسات المالية ولقد استخدمت هذه السياسات في مجال الإنفاق العام و الإيرادات العامة و هنالك أيضاً عوامل هامة دفعت المالية العامة لتحتل مركزاً في النشاط الاقتصادي المعاصر. (المراعي، 2016، ص14)

ومما لاشك فيه أن للضريبة دور بارز في المالية العامة فهي تساهم في توجيه النشاطات الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة و هي بذلك من أهم مصادر موارد الدولة المالية، فالإقتصاد الفلسطيني يتكون من مجموعه من القطاعات الاقتصادية منها حديثه العهد ومنها قديم العهد الا ان القطاع الزراعي يعتبر من القطاعات القديمة والحديثة في نفس الوقت وذلك نتيجة لما تملكه فلسطين من أراضي خصبة، ولما للقطاع الزراعي من دور كبير في القضاء على الفقر وذلك بتوفير فرص عمل جديدة، وتوفير عمله اجنبيه ناتجه عن تصدير البضائع الزراعية، ومساهمته في الناتج المحلي والذي يؤثر بشكل ايجابي على دخل الفرد (عمرية، 2014).

وعلى الرغم من ذلك فإن القطاع الزراعي يعاني من العديد من المشاكل أبرزها الاحتلال الاسرائيلي، والظروف المناخية، التي أدت الى انخفاض في مساحه الاراضي الزراعية، وهجره الايدي العاملة لما اصبح يتكبده القطاع الزراعي من مخاطر عالية. ناهيك عن خضوع القطاع الزراعي للضرائب بشقيها المباشرة وغير المباشرة (مروان، محمد، 2015).

فالضريبة تشكل خطراً على القطاع الزراعي، لما يتعرض له من عوائق ومخاطر، وطالبت الجمعيات الزراعية والمزارعين بإعفاء هذا القطاع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كونها تعتبر عبئاً كبيراً عليهم لا يستطيعون تحملها أو سدادها. (عمرية، 2014)

وقد اخضع المشرع الفلسطيني بناء على القرار بقانون رقم 8 لعام 2011 بشأن ضريبة الدخل وتعديلاته الدخل المتأتي من القطاع الزراعي، حيث لم يتضمن القرار بقانون دخل القطاع الزراعي من ضمن الدخل المعفاة، (قرار بقانون بشأن ضريبة الدخل) كما اخضع القطاع الزراعي الى ضريبه القيمة المضافة حيث اوضح النظام بشأن الرسوم على المنتجات المحلية لسنة 1985 بأن ضريبه قيمه مضافه تفرض بنسبه 16% على الثروة الحيوانية وضريبه قيمه مضافه بنسبه 0% على معظم الثروة النباتية ضمن شروط محده.

وترى الباحثة ان العدالة الضريبية توجب على المشرع الفلسطيني تحقيق الاهداف الاجتماعية والمالية والاقتصادية عند صياغة وتفعيل النظام الضريبي في فلسطين وعلى ضوء ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتقييم اثر فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في تحقيق الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

مشكلة الدراسة

إن فرض الضريبة على أي قطاع سيؤثر سلباً على هذا القطاع، وبشكل خاص القطاع الزراعي، سيؤدي إلى انهيار القطاع الزراعي الذي يعتبر عنصر رئيسي في دعم القطاعات الأخرى سواء التجارية أو الصناعية أو الخدماتية، إضافة إلى أنه سيؤدي إلى خلل في الأمن الغذائي، وزيادة نسبة البطالة والفقر، وكون قانون ضريبة الدخل (7) لعام 2011 لم يعفي

القطاع الزراعي من ضريبة الدخل، إضافة إلى عدم استقرار اخضاع الثروة الحيوانية لضريبه القيمة المضافة فتاره يتم اخضاعها بنسبه 0% وتاره اخرى يتم اخضاعها بنسبه 16%، وذلك في ظل ما يعانيه القطاع الزراعي من معيقات متعددة الاسباب، ولذلك فلا بد من دراسة اثر اخضاع النظام الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين، وعليه تأتي هذه الدراسة للتأكد من لمعرفة الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في ظل أهداف فرض الضريبة من خلال الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس: ما مدى تحقيق الواقع الضريبي للقطاع الزراعي لأهداف فرض الضريبة؟

أسئلة الدراسة

وللإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس سوف تجيب الدراسة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والأملك على القطاع الزراعي للهدف المالي للضريبة؟

2- ما مدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والأملك على القطاع الزراعي للهدف الاقتصادي للضريبة؟

3- ما مدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والأملك على القطاع الزراعي للهدف الاجتماعي للضريبة؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل يوجد فروق في وجهة نظر متغيرات الدراسة (الموظف،المزارع) في مدى تحقيق الواقع الضريبي للأهداف الضريبية؟

اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة للتعرف على الواقع الضريبي للقطاع الزراعي، بالإضافة للتعرف على الاهداف التي يتم تحقيقها من اخضاع القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي لضريبي الدخل والقيمة المضافة والأملك وهل هذه الاهداف تتسجم مع الاهداف الأساسية لفرض

الضريبة والتي تتمحور في الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، وتسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والأموال على القطاع الزراعي للهدف المالي للضريبة.
2. التعرف على مدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والأموال على القطاع الزراعي للهدف الاقتصادي للضريبة.
3. التعرف على مدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والأموال على القطاع الزراعي للهدف الاجتماعي للضريبة.
4. التعرف على وجود فروق في وجهة نظر متغيرات الدراسة (الموظف، المزارع) في مدى تحقيق الواقع الضريبي للأهداف الضريبية.

مبررات اختيار موضوع الرسالة

- هناك عدة أسباب أدت إلى اختيار موضوع الرسالة، ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:
- تدني الأبحاث والمراجع التي تبحث في الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية.
 - غالبية الدراسات السابقة تطرقت لجوانب أخرى متعلقة بالنظم الضريبية، من ناحية الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنظم الضريبية، وعن استراتيجيات التنمية المستدامة، ومواضيع أخرى لها علاقة بالنظم الضريبية بشكل عام.
 - تتميز هذه الدراسة كونها تبحث في الواقع الضريبي للقطاع الزراعي ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية (الهدف المالي والاقتصادي والاجتماعي) وهي ثلاثة أهداف في بحث واحد.

- بيان دور الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في تحقيق الاهداف التي يتم اخضاع القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي لضريبي الدخل والقيمة المضافة وهل هذه الاهداف تتسجم مع الاهداف الأساسية لفرض الضريبة والتي تتمحور في الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

1. تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع التي تعالجه، حيث يعتبر مؤشرا مهما للمشرع الفلسطيني في تأثير اخضاع القطاع الزراعي الفلسطيني للضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهل كان هدف المشرع في طريقة اخضاعه للقطاع الزراعي كما هو ظاهر في عمومته الى دعم القطاع الزراعي والتخفيف عن كاهل المزارعين.
2. تتمثل أهمية هذه الدراسة في التعرف على الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في ظل أهداف فرض الضريبة.
3. وبالتالي فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من الجانب النظري في التعرف على القطاع الزراعي الفلسطيني وأهميته على الاقتصاد بالإضافة الى معرفة الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين بالنسبة للضرائب الثلاث الدخل، والقيمة المضافة، والأموال، وفي ظل أهداف فرض الضريبة، الهدف الاقتصادي، والاجتماعي، والمالي.

الأهمية التطبيقية

1. كما تكمن أهميتها من الناحية التطبيقية في بيان مدى تحقيق الاهداف الضريبية في اخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والقيمة المضافة والأموال في فلسطين.
2. الخروج بتوصيات تنال اهتمام المسؤولين والمهتمين بالقطاع الزراعي خاصة المنظمات الزراعية المعنية بتقليل الضرائب على المزارعين.

3. الإسهام في توفير المعلومات حول موضوع الواقع الضريبي للقطاع الزراعي من وذلك من أجل مساعدة القائمين على البحث العلمي.

4. توفير دراسة تساعد المهتمين بالقطاع الضريبي، وخاصة المنظمات الزراعية التي تسعى لأجل إلغاء الضرائب على هذا القطاع من خلال الاعتماد على آراء محاسبي القطاع الزراعي في فلسطين.

منهجية الدراسة

سوف تتبع الباحثة المنهج الوصفي من خلال وصف الواقع الضريبي للقطاع الزراعي لكل من (ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الأملاك) في تحقيق الأهداف الضريبية من خلال استخدام المصادر التالية:

1. المصادر الأولية: جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على موظفي الإدارة الضريبية ومحاسبي الضرائب في المناطق الزراعية (السقي) في فلسطين، بالإضافة إلى مكلفين في القطاع الزراعي، وذلك للتعرف على آراءهم ومقترحاتهم حول جدوى الحوافز التشجيعية على زيادة الإيرادات الضريبية، إضافة إلى استخدام البيانات المالية.

2. المصادر الثانوية: دراسة وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية لتحديد الأطار النظري والاستعانة بالقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة التي سوف يتم إجراء الدراسة فيها وهي خلال العام الدراسي 2017/9-2019/10.

الحدود المكانية: الضفة الغربية مناطق السقي (جنين، طوباس، أريحا).

الحدود البشرية: موظفي الإدارة الضريبية في مناطق السقي في الضفة الغربية بالإضافة إلى مكلفين في القطاع الزراعي.

مصطلحات الدراسة

القطاع الزراعي: هي عملية إنتاج الغذاء، العلف، والألياف و سلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان.

ضريبة الدخل: هي الضريبة المفروضة بموجب قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 وتعديلاته في فلسطين.

ضريبة القيمة المضافة: هي الضريبة المفروضة بموجب أمر قانون المكوس على المنتجات المحلية (تعديل رقم 2) (يهودا والسامرة) (رقم 1126) لسنة 1985.

ضريبة الأملاك: وهي إحدى الضرائب المباشرة التي تعتبر أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة، حيث تتمتع بعدم إمكانية نقل عبئها الضريبي من المكلف إلى أي شخص آخر علاوة على أن ضريبة الأملاك تصيب الرأسماليين وهم أصحاب العقارات وليس العمال والطبقات الفقيرة. (حمدان، 2003، ص 29)

الهدف المالي: تعزيز إيرادات الموازنة من أجل تغطية النفقات العامة للدولة. حيث تعد الأهداف المالية من الأهداف التقليدية للضرائب، فالهدف من فرض الضريبة هو توفير الموارد المالية بشكل يضمن الوفاء بالالتزامات اتجاه الأفراد، وهذا بواسطة تمويل الاستثمارات الحكومية وتمويل الخدمات العامة. (الحسن، الأخضر، 2018، ص 105)

الهدف الاقتصادي: أصبحت الضريبة تلعب دوراً اقتصادياً بارزاً من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في حل الأزمات الاقتصادية، فلقد أصبحت وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في علاج الاختلالات الاقتصادية سواء الكساد أو التضخم. (الحسن، الأخضر، 2018، ص 105)

الهدف الاجتماعي: تستعمل الضريبة كوسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية، وأبرز هذه الأهداف هو التخفيف من حدة تفاوت الدخل بين أفراد المجتمع، فتكون الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الطبقات المحدودة للدخل. (لحسن، الأخضر، 2018، ص106)

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

عبد الدايم، دعاء، 2018، دراسة بعنوان: أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين، و تم جمع البيانات بتصميم استبانة و توزيعها على المكلفين و المدققين الداخليين و الخارجيين و المدراء الماليين العاملين في مختلف القطاعات التجارية و الخدماتية و البالغ عددهم (300) شخص و اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، و تم تحليل البيانات و معالجتها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (spss)، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر لوجود الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الأنظمة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية كما بينت النتائج بأن هناك أثر للإعفاءات الضريبية على انخفاض حجم التهرب الضريبي بحسب آراء عينة الدراسة، أما أهم التوصيات التي خلصت إليها الباحثة فهي: على المشرع الفلسطيني أن يأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية عند سن القانون الضريبي، و إعادة النظر في نصوص الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي من فترة لأخرى و يجب أن يشمل القانون الضريبي إعفاءات للأفراد الذين يعانون من أوضاع اجتماعية صعبة تصل إلى خط الفقر و ذلك وفقاً للدراسات الرسمية المعتمدة.

الهيمني، ساندني، 2017، دراسة بعنوان: التخطيط الإستراتيجي لدى ضريبة الدخل و علاقته بتوسيع القاعدة الضريبية (دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة التخطيط الإستراتيجي بتوسيع القاعدة الضريبية، و ذلك من خلال قياس مدى ممارسة التخطيط الإستراتيجي لدى ضريبة الدخل، و لتحقيق أهداف

الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة تم توزيعها على جميع موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية الحاصلين على صلاحيات مأمور تقدير والبالغ عددهم (135) موظف و قد تم استرداد (96) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي الذي تم عن طريق استخدام برنامج الرزم الإحصائية (spss).

و قد أظهرت النتائج أن درجة ممارسة التخطيط الإستراتيجي في ضريبة الدخل متوسطة و أن هناك علاقة طردية بين (تحليل البيئة الخارجية، تحليل البيئة الداخلية، الإستراتيجية، الخطة الإستراتيجية) و بين توسيع القاعدة الضريبية و انه لا توجد علاقة إحصائية بين الرؤية والرسالة و توسيع القاعدة الضريبية.

وقد قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة أن تلتزم الإدارة العامة لضريبة الدخل بإعداد الخطط الإستراتيجية و عدم ربط ذلك بالتمويل الخارجي و العمل على توفير أنظمة معلومات متطورة تسهم في تشكيل قاعدة بيانات تؤسس لعملية التخطيط الإستراتيجي، و العمل على توفير الموارد والإمكانات الأساسية لتنفيذ الخطط الإستراتيجية و الإهتمام بجوانب متابعة التنفيذ و الرقابة على الخطط الإستراتيجية.

دراسة عمرية (2014)، "مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب".

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب على استثماراتهم، وقد تناولت هذه الدراسة واقع القطاع الزراعي الفلسطيني وبيان أنواع الضرائب المفروضة عليه، وعرض بنود قوانين ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وتعليماتها التي تعالج موضوع الاستثمار في القطاع الزراعي التي تم تطبيقها خلال الفترة ما بين الأعوام (1994-2013)، ولتحقيق اهداف الدراسة فقد تم بناء استبيان اعد خصيصا لقياس ما وضعت لقياسه وتم توزيعها على عينه بلغ حجمها (389) من المزارعين والمستثمرين الزراعيين، وقد تكونت متغيرات الدراسة من (راس مال المشروع،

طبيعة النشاط الزراعي، لهم ملف ضريبي) وقد توصلت الدراسة الى مجموعه من النتائج اهمها إلى إن درجة ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب والتي تعزي إلى (رأس المال وطبيعة النشاط الزراعي) متوسطة، وذلك وفقا لوجود ضريبة القيمة المضافة حسب مؤشر قياس متوسط الإجابات إلى القيمة القصوى للمقياس (62.75%)، وضريبة الدخل (62.1%) وكذلك لوجود الرسوم الجمركية (65.6%)، وبناء على ذلك فقد اوصى الباحث الى ضرورة إعادة إخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر%، من أجل تشجيع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للتوجه إلى هذا القطاع، ضرورة زيادة حصة القطاع الزراعي من موازنة الحكومة، وتقديم الدعم الكافي لوزارة الزراعة من أجل القيام بواجباتها على أكمل وجه، انشاء صندوق لدعم المزارعين والمستثمرين في هذا القطاع على شكل نسبة مئوية من فواتير مشترياتهم.

دراسة الرضيع (2014)، "دراسة بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب في الأراضي الفلسطينية)حالة نقدية لقطاع غزة)".

هدفت هذه الدراسة الى تحليل البعد الاقتصادي للضريبة في الأراضي الفلسطينية والتعرف على واقع وطبيعة الضريبة في الأراضي الفلسطينية، ودورها في تحقيق مبدأ العدالة، ولتحقيق هدف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتحليلها بلغة الأرقام الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد توصلت الدراسة الى مجموعه من النتائج اهمها أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات واضحة في بنيته الأساسية، الاعتماد المتزايد على المنح والضرائب غير المباشرة، كذلك تفتقر السلطة الفلسطينية لأدوات السياسة المالية والنقدية الفعالة والهادفة لعلاج وتصحيح الاختلالات والتشوهات في سوق العمل بسبب بنود اتفاقية باريس الاقتصادية المعرقة للاقتصاد الفلسطيني، وبناء على ذلك فقد اوصى الباحث إلى ضرورة البحث عن استراتيجية معينة للتخفيف من مشكلة البطالة عبر آلية لموائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل وتوفير فرص عمل للخريجين، والاهتمام بقطاعات الإنتاج الحقيقي كالزراعة والصناعة.

دراسة عفانة (2010)، "استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية محافظة طوباس كحالة دراسية".

هدفت هذه الدراسة الى تحديد المعوقات التي تعيق تنمية الأراضي الزراعية في محافظة طوباس ووضع استراتيجيات تعنى بالحفاظ على تلك الأراضي وتحقيق الاستخدام الأنسب والمستدام لها، وقد تكونت متغيرات الدراسة من (عدد سنوات الخبرة، مستوى التعليم، العمر، طبيعة ملكيه الارض، مساحه الارض، النمط الزراعي)، ولتحقيق هدف الدراسة فقد قام الباحث ببناء استبيان اعد خصيصا لقياس ما وضعت لقياسه وتم توزيعها على عينة من المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة بالمحافظة، بالضافة الى اجراء مقابلات مع عدد من المعنيين في الجهات ذات العلاقة، وقد توصلت الدراسة الى مجموعه من النتائج اهمها وجود تناقص في مساحة الأراضي المزروعة في محافظة طوباس في الأعوام السابقة، على الرغم من تنوع الأراضي الزراعية فيها وملائمتها لمعظم الأنماط الزراعية، وجود توجه نحو الاستخدام الدائم للأراضي الزراعية بدل الاستخدام المؤقت، وأن هناك زيادة بالزراعة البعلية أكثر من المروية، ضعف في مستوى الإرشاد الزراعي ووعي المزارعين بتقنيات الزراعة المستدامة. كذلك أشارت النتائج أن واقع وإمكانيات التنمية الزراعية المستدامة في المحافظة متوسط نسبيا، وهو يواجه بعض المشاكل والتحديات، وبناء على ذلك فقد اوصى الباحث بضرورة إعداد مخطط عمراني لاستخدامات الأراضي في المحافظة، يعمل على تنظيم عملية التطور العمراني للتجمعات السكانية في المحافظة، ويحقق الاستخدام الملائم والمستدام للأراضي الزراعية، وكذلك ضرورة تنفيذ برامج إرشادية وتدريبية في مجالات الزراعة المستدامة المختلفة لتغيير الاتجاهات السلبية وتعديل الاتجاهات المحايدة نحو تقنيات الزراعة المستدامة، بالإضافة لتنظيم حملات إعلامية مكثفة لتوعية المزارعين بهذه التقنيات، وأخيراً أكدت الدراسة على أهمية إيجاد آلية لتنفيذ وتطبيق القانون الزراعي الفلسطيني، والعمل على إيجاد وسائل لدعم المزارعين من اجل تحسين العوائد من الزراعة ودعم القطاع الزراعي.

دراسة ميالة (2006)، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومدى تأثير ذلك بالنظام الاقتصادي والسياسي، فكل دولة تسعى لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تصميم مجموعة من الضرائب لتشكيل نظامها الضريبي، ورغم أن النظام الضريبي ما هو إلا الترجمة العملية للسياسة الضريبية فإن الاختلاف في النظم الضريبية بين الدول قد لا يعني اختلاف السياسة الضريبية لهذه الدول، ذلك لأن النظام الضريبي الواحد يمكن ترجمته عملياً إلى أكثر من نظام ضريبي، والسبب هو اختلاف عوامل البيئة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها لا يوجد نظام ضريبي مثالي متكامل يكون صالح لكل زمان ومكان، ولكن هناك مبادئ ومعايير أساسية يمكن الاسترشاد بها كالعادلة والفعالية والقابلية للتطبيق. أن الوضع السياسي يؤثر بشكل كبير على الوضع المالي، فقد قامت إسرائيل بتجميد المستحقات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية عام (2000) بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى وذلك بهدف الضغط على السلطة الوطنية وقد انعكس ذلك على موازنة السلطة للأعوام (2003)، (2002)، (2001) وبناء على ذلك فقد أوصى الباحث بأن يكون النظام الضريبي في فلسطين مرناً مراعيًا القواعد الأساسية الفنية والأصولية قابلاً لتطبيق في ظل الظروف التي تمر بها فلسطين وتأثرها بالعوامل السياسية بشكل كبير.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Mamanshetty, 2018) بعنوان: تأثير ضريبة السلع والخدمات (GST) على القطاع الزراعي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ضريبة السلع والخدمات (GST) على القطاع الزراعي، فضريبة السلع والخدمات هي ضريبة مفردة وواسعة النطاق مفروضة على

السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد. إن القطاع الزراعي هو أصل الاقتصاد الهندي، فهو يسهم بنحو 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد حوالي 52% من إجمالي سبل المعيشة الريفية على هذا القطاع كوسيلة أساسية لكسب العيش، لقد أظهرت نتائج الدراسة أن ضريبة السلع والخدمات GST هي بيئة ملائمة للأعمال، حيث ينخفض مستوى السعر ومعدل التضخم. ضريبة السلع والخدمات لديها هيكل ضريبي واحد، وبالتالي سوق موحدة على المستوى الوطني للسلع والخدمات، كما ساهم تطبيق ضريبة السلع والخدمات في تحقيق التوحيد بين الولايات والمركز مما يجعل سياسة الدعم الضريبي لسلعة معينة فعالة، مع ضمان عدم وجود تأثير سلبي على الإيرادات في الولايات.

دراسة (Ceylan et al., 2017) بعنوان: تأثير الضرائب على ربحية المؤسسات الزراعية في تركيا

هدفت هذه الدراسة إلى فهم آثار الضرائب المدفوعة على ربحية المؤسسات الزراعية، تكونت عينة الدراسة من (75) من الشركات الزراعية في أنطاليا، بينت نتائج الدراسة أن الزراعة هي أول قطاع خاضع للضريبة، توفر رؤية محدودة لتقييم أنظمة الضرائب. من خلال المسح الميداني الذي أجري على العينة المذكورة أعلاه وجد أن 76% من الشركات الخاضعة للضريبة على الدخل الحقيقي قد حققت إنتاج حوالي 73,7.190 ليرة تركية (25,2.463 دولاراً أمريكياً) لكل 1000 متر مربع، وهي نسبة قليلة، وظهر من الدراسة أنه يمكن استخدام كل من ضريبة الدخل المباشرة وضريبة القيمة المضافة غير المباشرة كأدوات سياسية لزيادة الربحية وتحقيق استدامة قطاع إنتاج الدفينة، وهو قطاع مهيم في منطقة البحر المتوسط في تركيا. لهذا السبب يبدو أن كلا المؤشرين الضريبيين مرتبطان بشكل سلبي بمستوى الربح وهناك إمكانية لتقليل عدم الكفاءة على وجه التحديد من خلال مراجعة ضريبة القيمة المضافة للمدخلات.

دراسة (Criclivaia, 2016) بعنوان: تأثير نظام الضرائب في مولدوفا على القطاع الزراعي

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير نظام الضرائب في مولدوفا على القطاع الزراعي، وبينت الدراسة أن انتقال مولدوفا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق قد تطلب

إعادة بناء كاملة لهيكل النظام الضريبي، لا سيما الضرائب وإدارة الضرائب وتشريعات المسائل الضريبية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، لم يكن النظام الضريبي المولدوفي (MTS) قادراً على حل العديد من المشكلات التي حدثت. هذا النظام غير عادل لأنه يعوق النمو الاقتصادي، ولا يضمن برامج الدولة والقيام بخدمات فعالة في القطاع الزراعي. لذا يجب اتباع نهج مختلف في فرض الضرائب على المزارعين المحليين مقابل المستوردين، والذي يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها الحكومة والمتمثلة في إنشاء آلية ضريبية فعالة من شأنها أن تضمن الشفافية والبساطة وتحصيل الضرائب في نفس الوقت، مما يعطي المزارعين ميزة معينة على مستوردي المنتجات الزراعية، إما من خلال نظام ضريبي أقل عبئاً أو دعم جزء منه. بالإضافة إلى تحسين تحصيل الضرائب، من خلال تعزيز الامتثال الطوعي بين دافعي الضرائب، والعمل على إدخال إصلاح "شخصي" لضريبة القيمة المضافة، والذي من الممكن أن يساهم في تقليص مشكلة الفقر.

المعهد الباكستاني للإدارة التشريعية والشفافية (نوفمبر 2011): فرض الضرائب على دخل الزراعة في باكستان.

عرضت الدراسة الأحكام الدستورية و القانونية الأساسية المتعلقة بدخل الزراعة في دولة باكستان و ناقشت الإطار القانوني المحيط بفرض الضرائب على القطاع الزراعي و دراسة وجهة نظر المؤيدين و المعارضين لفرض الضريبة على الدخل الزراعي و تحليل وجهة نظرهم حيث يرى المؤيدون أن الوضع الإقتصادي القائم يتطلب من الحكومة جمع المزيد من الإيرادات من خلال فرض ضرائب منخفضة لزيادة الإيرادات العامة و رفق خزينة الدولة و التحول نحو القطاعات غير الخاضعة للضريبة مما يتطلب توسيع القاعدة الضريبية لأن الدخل في المناطق الريفية قد ارتفع و أصبح من الممكن الإستفادة من دخل المزارع لتمويل التنمية في القطاعات الأخرى أما المعارضين فيرون أن الضريبة على القطاع الزراعي تفرض فعلياً من خلال قرار رسمي و بالتالي فالأغلبية ليسوا من الأغنياء لذلك فإن العوائد الممكنة من القطاع الزراعي ليست عالية بالإضافة إلى أن ضريبة الدخل ستزيد العبء على المزارعين الفقراء و هذا بدوره

يؤثر سلبياً على أداء القطاع الزراعي و بينت الدراسة أن النظم الحالية لفرض الضرائب غير فعالة و غير منصفة، و جاءت التوصيات بضرورة إعادة هيكلة النظام الضريبي و تعديل التشريعات القائمة.

كارولين أور (2012): الأسباب الرئيسية لفرض الضرائب الزراعية في الولايات المتحدة باعتبارها شريان الحياة للمدارس الريفية.

أوضحت الدراسة الأسباب الرئيسية لفرض الضرائب الزراعية في الولايات المتحدة باعتبارها شريان الحياة للمدارس الريفية و غيرها من الخدمات العامة و مصدر وحيد للدخل و الأكثر أهمية هو أنه قد تم تبريرها على أنها سياسة لحماية المزارع العائلية و الحفاظ على استغلال الأراضي، و كملخص لكيفية فرض الضرائب على الأراضي الزراعية بينت الدراسة أنه ينبغي على واضعي السياسات ضمان استخدام نهج منطقي يطبق باستمرار و عرضه على دافعي الضرائب بوضوح و شفافية، فهذا يعني أن يتم فرض الضرائب على الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة على أساس الإستخدام العادل أو القيمة السوقية و بالنسبة للكيفية أيضاً فإنه يجب أن يتم تقييم الحقول الزراعية بأسعار أقل من القيمة السوقية طالما أنها الأنشطة المستخدمة لأغراض الإنتاج الزراعي.

دراسة (Williamson & et al., 2013): بعنوان: التأثير المحتمل لفرض الضرائب على أعمال المزارع والأسر الريفية

بينت هذه الدراسة أن الأهداف الرئيسية للإصلاح الضريبي تتمثل في تبسيط النظام الضريبي، وتسهيل الامتثال له، والحد من التثوهات الاقتصادية الناجمة عن النظام مع الحفاظ على طبيعته التدريجية. ففي حين أن الإصلاح قد يحسن الرفاهية المجتمعية، فإن النظام الضريبي الحالي يحتوي على ميزات توفر فائدة كبيرة للشركات الزراعية، إلا أنه قد يقلل الدخل للعديد من الأسر الزراعية، إذ يمكن أن يؤدي تخفيض أو إلغاء الخصومات على المشتريات الرأسمالية وزيادة ضرائب الأرباح الرأسمالية إلى زيادة القاعدة الضريبية للمزارعين ورفع

معدل الضريبة المدفوع على جزء كبير من دخلهم، والذي سوف تختلف آثاره حسب حجم المزرعة ونوعها. من ناحية أخرى، من غير المرجح أن تستفيد الأسر الريفية من الخصومات وغيرها من التعديلات على الدخل الإجمالي. لذلك، لن يكون للتخلص من هذه الاستقطاعات أو الحد منها تأثير كبير على معظم الأسر الريفية. كما هو الحال مع المزارعين، فإن التأثير الصافي على الالتزامات الضريبية على الدخل الفيدرالي والدخل بعد الضريبة يعتمد على التفاصيل المحددة لتوسيع القاعدة الضريبية وإعادة هيكلة المعدلات الضريبية.

دراسة (Mertens, 2012) بعنوان: الضرائب في القطاع الزراعي في موزمبيق

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ضريبة القيمة المضافة والضرائب المحتجزة في الموزمبيق على القطاع الزراعي. كما تناولت الدراسة المشكلات الناشئة عن الضرائب المستقطعة والتي تبلغ 20٪ والتي يتم تطبيقها على دافعي الضرائب غير المسجلين ذوي الدخل الناشئ عن دخل العمل والدخل المهني. ولقد كشفت الدراسة أن شرط المصاريف الموثقة لضريبة الدخل يعتبر مشكلة تؤثر سلباً على القطاع الزراعي، فسوق صغار المزارعين قد يتضاءل بشكل كبير، فإذا لم تتم معالجة هذه المشكلة، فقد يصبح استيراد المنتجات الزراعية من قبل الشركات أرخص من الشراء من المزارعين المحليين. والذي بدوره سيؤثر على دخلهم.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض أهداف ونتائج وتوصيات كل دراسة على حدة، فإن كلاً منها ركز في اتجاه محدد وعلى عناصر محددة، فمنها ما ركز على الآثار التي ترتبت على القطاع الزراعي من جراء إخضاعه للضرائب، ومنها ما اهتمت في الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفرض الضريبة كونها تشكل احد اهداف السياسة الضريبية للدولة، ومنها ما ركز على تنميه الاراضي الزراعية ودعمها كونها مستغله في مجالات زراعيه مختلفه، ومنها ما ركز على النظام الضريبي التي تتبعه الدول حيث يجب ان يكون مرتبط بالنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة كون النظام الضريبي يحقق اهداف السياسة المالية للدولة.

ولكن هذه الدراسة تميزت عن غيرها كونها ركزت على القطاع الزراعي من جانب يختلف عن الجوانب التي تم دراستها سابقا، وهو مدى تحقيق الضرائب المفروضة على هذه القطاع لأهداف السياسة المالية للدولة والتي تتمحور في الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة، بالإضافة الى عدم انحصارها بضربيه الدخل وانما اخذت بعين الاعتبار الدور التي تلعبه ضربيه القيمة المضافة على المزارعين، وبناء على ذلك وتبعاً لما اوضحته الدراسات السابقة من تدمير المزارعين وتضررهم من فرض الضرائب عليهم يمكن لهذه الدراسة ان تشكل حلقة كامله لمتخذي القرار عن جدوى اصرار المشرع بفرض الضريبة على القطاع الزراعي

الفصل الثاني

السياسة الضريبية

الفصل الثاني

السياسة الضريبية

مقدمة

تقوم الحكومة بتغطية النفقات العامة من خلال الموارد المالية التي تحصل عليها بأساليب وأشكال مختلفة، بحيث تعتمد بشكل أساسي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية على الضرائب، وتختلف الدول فيما بينها في طبيعة النظم الضريبية، فلكل دولة قوانين وقواعد خاصة بها ومصادر دخل خاضعة للضريبة، وآلية تحصيلها، وحوافز التي تشجع على الالتزام بدفع الضريبة، وعقوبات تفرض في حال التهرب والتأخير في دفعها، وبهذا تغطي الحكومات العبء الضريبي بشفافية ونزاهة، وقد تطور دور الدولة وأهدافها وواجباتها وتطور معه دور الضريبة في المجتمعات، فقديمًا كانت النظم الضريبية تقتصر على تحصيل الأموال لتغطية النفقات العامة فقط، فكان دور الدولة توفير الأمان والحماية والحراسة والحماية، فكانت الضريبة في تلك المجتمعات وسيلة للجباية والتحصيل، ويتطور أهداف ونشاطات الدولة الاقتصادية والاجتماعية تطور دور الضريبة بشكل ينسجم مع تطور المجتمعات، وكذلك أصبحت الضريبة في المجتمعات المعاصرة إحدى أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة من خلال ضبط النظم الضريبية التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية تتمثل في تنظيم الدخل القومي وتشجيع الإنتاج وضبط الاستهلاك وإعادة توزيع الدخل. (الحجاوي، 2004، ص16).

وقد أولت جميع التشريعات الضريبية ضريبة الدخل اهتماما خاصا، وذلك لأنها تتخذ من دخل الأفراد مصدرا لها، فقد احتلت هذه الضريبة مكانا مرموقا في التشريعات الضريبية، لما لها من آثار مالية واقتصادية واجتماعية على صعيد الدولة والأفراد، وتتخذ ضريبة الدخل نظام الضريبة النوعية على الرواتب والأجور والأرباح التجارية والصناعية. (الزيدي، 2007، ص15).

المبحث الأول: ماهية الضريبة

المطلب الأول: مراحل تطور الضريبة

كان أول ظهور للضريبة في المجتمعات البدائية وإلى اليوم بصورتها الأولى كأداة تجسيد للتكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، فكانت جباية الضرائب تبرر بحفظ الأمن والنظام، فقد سميت الضرائب في بدايتها (الضرائب على الرؤوس)، أما حديثاً فتظهر الضريبة على أنها المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في تسديد نفقاتها العامة، وقد مرت الضريبة بعدة مراحل عبر التطور الزمني كالاتي: (مشكور وآخرون، 2014، ص18-19)

1. مرحلة عدم الاستقرار: تمثل المرحلة التي كان الإنسان يعيش ضمن جماعات منتشرة في بقاع الأرض ومنقلة من مكان لآخر ولم تكن هناك مرافق مشتركة واحتياجات مالية تستلزم فرض الضرائب حتى أن الأمن والدفاع عن القبيلة كان يقوم بها أفراد القبيلة بدون فرض مبالغ مالية من قبل رئيس القبيلة متحملين الأعباء المالية.
2. مرحلة الاستقرار: بدأت الجماعات تتمركز في منطقة معينة وعند ذلك بدأ الدفاع عن الأمن وفض الخلافات بين الجماعات حيث اضطر رئيس الجماعة الأولى إلى الاستعانة بما يعرف بالهبة والأموال والتبرعات من أبناء جماعته.
3. مرحلة الحضارة وظهور الدولة: تمثل الفترة التي ظهرت رغبة الناس إلى الاستقرار و اقتناء الأموال وامتلاكها من قبل أفراد المجتمع، وفي هذه الفترة فرضت الدول التزامات محددة على أفرادها لحماية أمن المجتمع وفرض النظام كالخدمة العسكرية، وشق الطرق وبناءة الجسور وفرضت تحصيلات مالية عند القيام ببعض الحرف والمهن.
4. ازدياد مهام الدولة: قامت الدول بفرض الضرائب على مواطنيها وأصبحت الرسوم العامة تفرض على المعاملات والبضائع والمنتجات وذلك لارتفاع مسؤوليات الدولة وزيادة تدخلها في أمور المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

5. ظهور مهام الدولة: فرضت الدولة احترامها على مواطنيها بتأمين قدر كبير من الرخاء والرفاهية للمجتمع الذي يعيشون فيه ففرضت الضرائب بعد أن ظهرت الاستثمارات الكبيرة التي عملت على تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وقد فرضت الضرائب المباشرة بشكل كبير على حساب الضرائب الغير المباشرة وذلك لأن الضرائب المباشرة تؤثر بشكل كبير في تأمين الرفاهية للمجتمع.

الفرع الأول: تعريف الضريبة

يمكن تعريف الضريبة على أنها اقتطاع مالي إجباري غير عقابي تحدده الدولة ويلزم الأشخاص، الطبيعيون والمعنويون بأدائها للدولة بصفة نهائية وبلا مقابل، تمكيناً للدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن أن الضريبة هي: (الحسيني، 2000، ص12-15)

1. اقتطاع مالي: تستأدي الدولة الحديثة الضريبة في الغالب في صورة نقدية حيث لا يجوز أدائها في صورة خدمات شخصية أو عينية ولا تأخذ الضرائب الحديثة صورة عينية إلا في أحوال استثنائية تبررها، مثل الحروب أو الأزمات أو لاعتبارات التيسير على المكلف.
2. الضريبة اجبارية غير عقابية: تفرض الضريبة وتدفع جبراً وبصفة نهائية، إذ لا يجوز للمكلف أن يتصل عن دفعها للدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع، إلا إذا كان معفى منها بمقتضى القانون.
3. الضريبة تؤدي للدولة بصفة نهائية: على الرغم من أن الدولة هي التي تحدد فرض الضريبة على الأشخاص بصفة نهائية، فإن ذلك لا يعني حرمتها المطلقة في هذا التحديد، فهي ملزمة بإصدار قانون يحدد الأحكام التي تلتزم بها الدولة عند ربط الضريبة وتحصيلها.

4. الضريبة ليس لها مقابل مباشر: يدفع المكلف الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع محدد خاص به، وفي هذا ما يميزها عن بعض مصادر الإيراد الأخرى مثل الثمن العام والرسم والإتاوة.

5. الضريبة تفرض لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية: أصبح الاعتقاد لدى الفكر المالي الحديث أن الهدف من فرض الضريبة ليس توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة فحسب، بل أصبح الهدف منها تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتعد الضريبة أداة اقتصادية تستخدم في تشجيع بعض أنواع الأنشطة بخفض الضريبة المفروضة على منتجاتها النهائية أو على مواردها الأولية أو على صادراتها أو إلغائها، كما قد تستعمل الضريبة لتشجيع بعض أشكال الاستقلال مثل تشجيع اندماج بعض المشروعات بتخفيض الضرائب عليها أو بإعفاءها منها. فضلاً عن ذلك يتمثل الهدف من فرض الضريبة في تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية أو أحجامها، وتعد الضريبة أداة لتحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ذات الأعباء العائلية الكبيرة، أو في تشجيع بعض الأنشطة الاجتماعية. مثل إعفاء بعض الهيئات التي تقوم بخدمات اجتماعية معينة من الضريبة، أو المساهمة في المحافظة على المستوى الغذائي والصحي ولأفراد المجتمع. وذلك عن طريق فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع الكمالية أو التي تسبب أضراراً صحية وتخفيض سعر الضريبة على سلع الاستهلاك الضرورية.

فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة. (سوزي، 2000، ص11)

وتم تعريف الضريبة على أنها: اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقاً لمقدرته على الدفع مساهمة منه في الأعباء العامة أو لتدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة. (سليمان، 1990، ص82)

الضريبة في الوقت الحاضر لا يجوز أن تخصم دون أن يظهر أثرها على الاستهلاك و الادخار و الإنتاج و الإستثمار و هذا التأثير يختلف بالطبع باختلاف تركيبة النظام السياسي و الاقتصادي للدولة بالإضافة إلى مراحل النمو الذي وصلت إليه، بعبارة أخرى أصبح للضريبة مفهوم حديث يقوم على اعتبارها إحدى الاعتبارات المالية التي تسمح للدولة بالتدخل في النشاطات الاقتصادية و الإنتاجية و توجيه هذه النشاطات إلى الوجهة السليمة.(صافي،2015 ، ص 26-27).

تعددت تعريف الضريبة و اختلفت باختلاف المدارس و المفكرين و لكنها تصب في توجه واحد بحيث تتفق أغلبها في صفات الضريبة و كذلك الأهداف المرجوة منها و يمكن تعريف الضريبة بأنها مبلغ مالي يلزم بدفعه المكلفين به توافقاً مع قدراتهم التشاركية و التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة و بصورة نهائية و دون عائد خاص نحو إنجاز الأهداف المعينة من قبل السلطة العمومية.

كما يمكن تعريفها بأنها مبلغ مالي إجباري و نهائي تقوم الدولة بتحديدده دون عائد خاص وذلك لإنجاز مشاريع عامة. (نور الدين، 2016، ص13).

كما يمكن تعريفها على أنها التزام مالي يتحمله القادرون على دفعه بصورة مطلقة و بدون عائد خاص كوسيلة نقدية تستخدمها الدولة لإنجاز نشاطاتها وفق لاعتبارات سياساتها، و أيضاً تُعرف بأنها وسيلة نقدي تجبر السلطة الأفراد على دفعها بصورة نهائية و بلا عائد خاص بغرض تسديد قيمة التكاليف العامة. (عيساوي، و بلعروسي،2016، ص23).

أهمية الضريبة

تأخذ الضرائب ترتيباً مهماً في الاقتصاد، فهي إحدى أعمدة السياسة المالية للدولة وتستعملها في كيفية تنفيذ الأعمال الاقتصادية والتحكم بها، وللضرائب دور مهم يتلخص فيما يلي: (السلفيتي، 2004، ص8)

1. وفرة الناتج: ويعتبر أهم الإنجازات نظراً لما يمثله هذا الانجاز من مصدر تمويل لأعباء الدولة المتكررة وغير المتكررة. فمع كبر حجم المجتمع واتساعه تزداد الحاجة إلى الكثير من الاستثمارات التي تلزم المجتمع من قبل الدولة، والتي تسمى المنتجات العامة مثل الدفاع والأمن والتعليم والصحة وغيرها من الاستثمارات.
2. وسيلة اسقرار مستويات الأسعار: تعتبر الضرائب من أهم الوسائل في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب سيؤدي إلى رفع مستويات الأسعار وهكذا يحدث تضخم في الأسعار وهنا تتدخل الدولة بفرض الضرائب أو زيادة نسبتها. وهكذا تمتص القوة الشرائية، وتخفض الطلب، ومن ثم تحقق التوازن في الأسعار.
3. وسيلة لتحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي: تستطيع الدولة التحكم بالطلب الفعال من خلال الضرائب التي بدورها تتحكم بمستويات التوظيف الكامل فقد تقرر الدولة زيادة نفقاتها، وبالتالي زيادة الطلب الفعال، وهكذا يتحرك الاقتصاد نحو التوظيف الكامل لوسائل الإنتاج.
4. وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد: تستطيع الدولة العمل على تشجيع الاستثمارات في قطاعات معينة وتقليلها في قطاعات أخرى، فعندما ترغب الدولة بتشجيع قطاع معين تستطيع اعفاءه من الضرائب، وهكذا يتوجه الاقتصاد للعمل في هذا المجال، ويتم تحقيق التنمية الاقتصادية التي ترغب بها الدولة.
5. وسيلة لإعادة توزيع الثروة: يتم تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفعة، وتخفيض الأعباء الضريبية على ذوي الدخل المتدنية، من خلال فرض الضريبة بالطريقة التصاعدية، فتزداد كلما زاد الدخل، وبالتالي تقل الفوارق في الدخل الصافية بين أفراد المجتمع، وهذا يحد أيضاً من ظواهر اجتماعية غير مرغوب بها.

الفرع الثاني: خصائص الضريبة

إن أهم الخصائص التي تتميز فيها الضريبة على الدخل حسب القانون الضريبي الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 هي كالتالي: (أبو هلال، السلامين، 2019، ص12)

ضريبة شخصية: تعتبر الضريبة على الدخل حسب القانون الضريبية شخصية تفرض على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بصفاتهم وأسمائهم، ولا تأخذ بالاعتبار حالة الملكف الشخصية ولا المصاريف الخاصة له، ولكنها تأخذ بالاعتبار أوضاعه الشخصية، فيعطى الإعفاءات المقررة له، وتجميع مصادر الدخل المتحققة للفرد المكلف في كشف واحد ويحاسب هو عليها بصفة شخصية حسب الأنظمة والقوانين الضريبية.

ضريبة سنوية: تفرض الضريبة على الدخل الصافي الذي يحققه المكلف خلال سنة ميلادية تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31 سواء حصل عليه بصورة دورية أو دائمة أو متقطعة.

ضريبة مكانية: أي أن الضريبة تفرض على الدخل الصافي الذي جناه الملكف داخل حدود الدولة فالضريبة تسري على كل ملكف مارس نشاطاً أو مهنة أو تقاضى أجراً أو راتباً داخل الحدود الإقليمية للدولة سواء أكان مواطناً أو أجنبياً، كما أخذ قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعدل إضافة إلى الإقليمية بمعيار الإقامة والجنسية.

ضريبة تصاعدية: تفرض الضريبة على الدخل المتأني داخل حدود الدولة بنسب متزايدة حيث يتم تقسيم الدخل إلى فئات أو شرائح معينة، ويؤخذ على كل شريحة نسبة مئوية تبدأ برقم صغير وتزداد بنسبة معينة.

الفرع الثالث: عناصر الضريبة

يمكن تحديد عناصر الضريبة بالآتي: (الجحيشي، 2008، ص22-23)

1. أنها فريضة نقدية: الضريبة كانت تفرض بشكل عيني ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت تفرض بشكل نقدي، وذلك بعد تحول الاقتصاد من العيني إلى النقدي.

2. أنها الزامية: أي أنها تفرض بشكل اجباري أي ليس هناك أي خيار للمكلف في دفعها بل هو مجبر على دفعها للدولة، فهي ليست مساعدة من الدولة، وعندما يحاول المكلف أن يتهرب أو يمتنع عن تأدية الضرائب فإنه يقع تحت طائلة العقاب وتستطيع الدولة اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة وعنصر الإجبار هو الذي يوضح مدى سلطة الدولة وسيادتها على مواطنيها.
3. أنها تدفع دون مقابل مباشر: وهذا يعني أنها تدفع دون أن يتم الحصول على منفعة خاصة بها، وتدفع لكون المكلف جزء من المجتمع، والذي تربطه به روابط عديدة ويجب عليه تحمل نفقاتها العامة والتي تكون لازمة لاستمراره وانتظام الحياة الجماعية بها.
4. أنها نهائية: حيث لا يمكن للمكلف استردادها أو مطالبته بفوائد عنها، على عكس القروض تلتزم الدولة برد قيمة القرض للأفراد عند استحقاقه.
5. أنها فريضة ذات أهداف: تفرض الضريبة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فضلاً عن الهدف التمويلي للنفقات العامة التي تقوم بها الدولة.

الفرع الرابع: أنواع الضريبة

تتعدد أنواع الضرائب وتنقسم إلى ثلاثة وهي كالتالي:

أولاً: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: (الحسن، الأخضر، 2018، ص113-114)

– **الضرائب المباشرة:** هي التي تفرض وتخصم بشكل مباشر من الدخل، فلا يمكن أن يتم نقل عبئها، وتحملها المكلف مباشر مثل الضريبة على الدخل، وهي من الضرائب التي تتميز بالتجدد والانتظام.

– **الضريبة غير المباشرة:** يتم من خلالها خصم جزء من أموال المكلفين بطريقة غير مباشرة، وهي كل ما يفرض أثناء تداول الخدمات والسلع في جميع مراحل الانفاق، حيث من الممكن أن يتم نقل عبئها والذي يدفع الضريبة هو الذي يتحملها مثل الضرائب الجمركية وضريبة

المبيعات فالضريبة غير المباشرة هي تلك الضريبة التي يتمكن المكلف أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، فالمكلف يكون عبارة عن وسيط بين الخزينة العمومية ودافع الضريبة، لأن من يدفع الضريبة لا يوردها مباشرة للخزينة العمومية، وتتميز الضرائب الغير مباشرة بأنها تعتمد عليها بعض الدول لأنها تعود بإيرادات كبيرة لموازنتها، وذلك بسبب سهولة تحصيلها وزيادة حصيلتها للخزينة العامة، وهذا ما يميز هذا النوع من الضرائب.

ثانياً: ضريبة موحدة ومتعددة: (أبو هلال وآخرون، 2019، ص34)

الضريبة الموحدة: هذا النظام يفرض نوعاً واحداً من الضرائب فقط، تسعى الدولة من خلاله إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الضرائب المتعددة: وهو النظام الذي يأخذ بتعدد الضرائب كتطبيق أنظمة الضرائب المباشرة وأنظمة الضرائب غير المباشرة، وهذا يؤدي إلى تخفيض عبء كل منها واتساع نطاق هذه الضرائب واختلاف مواعيد استحقاقها، الأمر الذي يزيد من حصيلتها الضريبية ويقلل من شعور المكلف بعبئها ويحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

ثالثاً: عينية وشخصية (أبو هلال وآخرون، 2019، ص34)

الضريبة العينية: وهي الضريبة التي تفرض على الأموال الخاضعة لها دون مراعاة ظروف المكلف الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والعائلية، ومثالها الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات.

الضرائب الشخصية: وهي الضريبة التي تفرض على الأموال الخاضعة لها بعد أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلف الشخصية والعائلية والاقتصادية والاجتماعية ومثالها الضريبة على الدخل.

المطلب الثالث: مبادئ الضريبة و النظام الضريبي في فلسطين

الفرع الأول: مبادئ أو القواعد الضريبة

هناك أربع مبادئ للضريبة وهي كما يلي: (الدقة، 2003، ص20)

العدالة والمساواة: تعني مساهمة أفراد المجتمع جميعاً في أداء الضريبة بما يتناسب ومقدرتهم المالية، فعلى جميع الخاضعين للضريبة كأفراد أن يتحملوا عبئها ويخضعوا لها دون محاباة أو تفضيل، وضرورة اشتراك كل شخص في الدولة طبيعياً أو معنوياً، في دفع الضرائب المقررة، وهو ما يعرف بمبدأ عمومية الضرائب، والتي تقضي بوجوب خضوع الجميع من أفراد وأموال الضريبة دون تمييز بين نوع الإيرادات ومصدرها، ولا حتى في المبلغ الضريبي والوقت والنسب المئوية، كما توجب هذه القاعدة مراعاة المقدرة المالية لكل شخص عند اخضاعه للضريبة، وذلك بأن يراعي في فرض الضريبة المقدرة المالية لكل مكلف لتحقيق المساواة في تحمل الأعباء المالية، حيث تفرض على الجميع بنفس المقدار بما يتناسب مع الدخل الذي يحصل عليه الملكلف.

اليقين: تعني أن تكون الضريبة واحدة ومحددة ومعلنة وبسيطة دون غموض، وذلك فيما يتعلق بتحديد الأموال الخاضعة للضريبة والنسب التي تقتطع من وعائها سعر الضريبة وكيفية دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتصل بها من أحكام وإجراءات، بحيث تكون معروفة بوضوح وبصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها، ويرتبط بهذه القاعدة وضوح النظام الضريبي واستقراره.

قاعدة الملائمة: تعني هذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلائم مع أحوال المكلفين وبما ييسر عليهم دفعها، وهذا يعني وهذا يعني أن تكون مواعيد تحصيل الضريبة وطريقة هذا التحصيل واجراءاته ملائمة للمكلف تقادياً لتقل عبئها عليه، تطبيقاً لهذه القاعدة فإن معياد تحصيل الضريبة يجب أن يكون في الوقت الذي يحصل فيه الملكلف على دخله الخاضع للضريبة.

قاعد الاقتصاد: يقصد بها أن تختار الدولة في جباية الضريبة وتحصيلها الطريقة التي تكفلها أقل ما يمكن في النفقات، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلف وما يدخل الخزينة أقل ما يمكن، وهذا ما يفرض على الدولة أن تبتعد عن أسباب الإسراف في تكاليف الجباية سواء فيما يتعلق بنفقات أعمال موظفي الضرائب أو نفقات وسائل التحصيل كالأوراق والدفاتر وغيرها، حتى تتحقق الفوائد المرجوة من الضرائب وخاصة المالية والنقدية منها.

الاهداف الضريبية

تعتبر الضرائب احد اهم ادوات السياسة المالية الدوله والتي تستخدمها لتغطية نفقاتها وتحقيق اهدافها و التي تمثلت بالاهداف التالية: (أبو هلال وآخرون، 2019، ص24)

الهدف المالي للضريبة: هو الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة بتزويد الخزينة العامة بالمال، وأن أي التزام بنفقة يجب أن يكون له مصدر تمويل، والضرائب تعتبر أهم هذه المصادر، كما يمكن للسياسات الضريبية العمل على إيجاد توازن في السياسات المالية للدولة.

الهدف الاجتماعي للضريبة: يمكن للدولة استخدام السياسات الضريبية لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية التي قد تتواجد في المجتمع، مثل إعادة توزيع الدخل، ومنع تكثف الثروات بأيدي فئة قليلة من المجتمع، وكذلك تخفيف مدى الفوارق الاجتماعية التي تمنع تراكم الثروات، والحد من الظواهر الاجتماعية السيئة مثل الكحول والدخان وغيرها، وحل مشكلة المساكن كإعفاء المستثمرين في قطاع الإسكان من الضرائب تشجيعاً لهم للاستثمار في هذا المجال.

الهدف الاقتصادي للضريبة: يمكن للدولة استخدام السياسات الضريبية كأداة مالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة كتحفيز الادخار والاستثمار، وتشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والسياحة والزراعة وغيرها، والمساهمة في معالجة الأزمات الاقتصادية بالتخفيف من العبء الضريبي في حالة الركود والتراجع الاقتصادي، وتزداد في حالة الازدهار والرخاء، وبالتالي فهي أداة لتوجيه السياسة الاقتصادية للدولة.

الفرع الثاني: النظام الضريبي في فلسطين

تأسس النظام الضريبي في فلسطين عام 1994 حيث واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية صعوبات كبيرة في تنظيم النظام الضريبي، ويمكن القول بأن السلطة الفلسطينية لديها قوانين متعددة ومجزأة (كالقانون العثماني، وقانون الانتداب البريطاني، و القانون الأردني و المصري، و قانون الاحتلال الإسرائيلي) في تنظيم الأموال العامة، لهذا السبب قامت السلطة الفلسطينية بالعمل على تعديل القوانين الاقتصادية المتعلقة بالضرائب، ومن أهمها قانون ضريبة الدخل الذي تم إصداره في سنة 2004 لأول مرة، ومن جهة أخرى لم تعمل السلطة على إصدار أية تشريعات حول الضرائب غير المباشرة، ولكنها كانت تضع تعديلات للقوانين الموجودة بما يتعلق بالتحصيل وإدارة تلك الأنواع من الضرائب.

فالسطة الفلسطينية تركز فقط على تعديل القوانين واللوائح التي ترتبط بالضرائب غير المباشرة من ناحية التحصيل والإدارة، ولكن لم يتخذ أي إجراء حول الإصلاح الشامل للنظام الضريبي، وفي ظل العولمة، وتأثيرها الكبير على التجارة الدولية والمحلية، توجب على الأراضي الفلسطينية مثلها مثل غيرها من الدول المجاورة وضع نظام للضريبة يتفق مع الدول المجاورة لها والمماثلة ولكن بشكل محدود، فقد أدت الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل لإعطاء السلطة جزء صغير جداً للسياسات الضريبية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، فالسلطة الفلسطينية ليس لها أي صلاحيات في سن أو تعديل ضريبة القيمة المضافة أو قوانين ضريبة المشتريات وليس بإمكانها تحديد الرسوم الجمركية للبضائع التي يتم استيرادها عبر إسرائيل لكن لديها الصلاحية الكاملة لفرض الضريبة المباشرة أي نظام ضريبة الدخل، فقد نص بروتوكل باريس الذي وقع بتاريخ 29 نيسان 1994 بأن السلطة الفلسطينية لها كامل الحق في فرض الضرائب المباشرة على كافة النشاطات الاقتصادية التي تقع ضمن منطقتها القضائية كما يشير هذا البروتوكول إلى أن للسلطة الفلسطينية الحق في تحديد وتنظيم سياستها الخاصة بالضرائب المباشرة بشكل مستقل بما في ذلك ضريبة الدخل الشخصي و ضريبة الدخل للشركات بالإضافة لضريبة الأملاك.(عبد الكريم، و جابر، 2018، ص15).

الفصل الثالث

السياسة الضريبية المطبقة في فلسطين

الفصل الثالث

السياسة الضريبية المطبقة في فلسطين

المقدمة

يتم رسم أي سياسة ضريبية داخل البلدان النامية من أجل رفد الخزانة العامة كهدف رئيسي مع مراعاة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه البلدان، وتنقسم الضرائب الى مباشرة وغير مباشرة من حيث نوعيتها وتأخذ الباحثة ضريبتى الدخل والقيمة المضافة باستثناء باقي الضرائب المطبقة في فلسطين، وذلك لأنهما ضريبتان المطبقتان على القطاع الزراعي، وعلي ينقسم هذا الفصل الى قسمين:المبحث الاول لمححة تعريفية عن ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في فلسطين، والمبحث الثاني عن الكيفية المطبقة على القطاع الزراعي.

المبحث الاول: لمححة تعريفية عن ضريبتى الدخل والقيمة المضافة والأملك في فلسطين

المطلب الاول: ضريبة الدخل

الفرع الاول: تعريف ضريبة الدخل

يعرف الدخل من الناحية المحاسبية بأنه الفرق بين الايرادات المتحققة والنفقات التي تخص الحصول على هذه الايرادات لفترة مالية واحدة.

اختلف الكُتاب بتعريف الدخل من الناحية القانونية حيث اعتبروا الدخل ذلك القابل للتقويم النقدي وشرطا في ان يكون متجددا بشكل دوري وهذا ما اطلقوا عليه ما يسمى بنظرية المصدر، اما على النقيض نجد نظرية الاثراء الذي اعتبرت الدخل هو أي زيادة نقدية او قابلية للتقويم النقدي سواء تحقق بصورة عارضة او دورية.

اما في القرار بقانون رقم 8 بشأن ضريبة الدخل لسنة 2011 نجده قد اخذ بمفهوم نظرية الاثراء والمفهوم المحاسبي للدخل حيث فرض ضريبة الدخل على الرواتب والاجور والمكافئات

والعلاوات والدخول المتحققة بشكل عارض وبهذا تستنتج الباحثة ان القانون الضريبي الفلسطيني الخاص بضريبة الدخل لم يشترط تجدد ودورية الدخل الخاضع للضريبة.

توالت القوانين الضريبية لضريبة الدخل لفترات محدودة وكان منها القانون الاردني لعام 1964 والذي طرأ عليه تعديلات كثيرة إثر الاوامر العسكرية الاسرائيلية في فترة الادارة المدنية الاسرائيلية ولكن تم اصدار قانون ضريبة الدخل رقم 17 لعام 2004 وقد اخذ ببعض الظروف الفلسطينية حيث جاء متوسعا بالكثير من الاعفاءات الضريبية التي تقلصت في قرار بقانون رقم 8 لعام 2011 الذي أُصدر بمرسوما رئاسيا نظرا لعدم فعالية المجلس التشريعي الفلسطيني والذي طرأ على هذا القرار الكثير من التعديلات في الشرائح والاعفاءات والدخول المعفاة، وبهذا اصبح الاساس القانوني لضريبة الدخل في الوقت قرار بقانون رقم 8 لعام 2011 وتعديلاته لعام 2014 وعام 2015 بالاضافة للقانون الخاص والمتعلق بقانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لعام 1998 وتعديلاته في عام 2004 وعام 2011 وعام 2014 (منشورات وزارة المالية الفلسطينية)

الفرع الثاني: الاساس القانوني لضريبة الدخل

اولا: الاساس القانوني

لا يوجد ضريبة بدون قانون كما ان الغاؤها وتعديل نصوصها لا بد ان يكون بقانون، (الهالي، 2012، ص7) ولكن ما الاساس القانوني الذي تستند اليه ضريبة الدخل في فلسطين.

والذي طرأ على هذا القرار الكثير من التعديلات في قرار بقانون بتعديل بعض الشرائح والاعفاءات والدخول المعفاة ، وبهذا اصبح الاساس القانوني لضريبة الدخل في الوقت الحالي بالتالي:

1- قرار بقانون رقم 4 لسنة 2014م بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل.

2- قرار بقانون رقم 5 لسنة 2015م بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل.

3- قانون خاص ينص على بعض الاعفاءات الضريبية المتعلقة بضريبة الدخل مثل قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998 وتعديلاته في عام 2004 وعام 2011. وزارة المالية والتخطيط

المطلب الثاني: ضريبة القيمة المضافة

الفرع الاول: تعريف ضريبة القيمة المضافة وخصائصها

أولاً: تعريف ضريبة القيمة المضافة

في تاريخ 27 شباط من عام 1985 أُصدر نظامين جديان وهما: نظام بشأن ادارة دفاتر حسابات يهودا والسامرة، وهذا النظام يعمل على تنظيم مسك الدفاتر وفق المنشأة او الخدمات المقدمة من حيث حجم المشتغل وايراداته ونوعية النشاط وعدد العمال كما انه اشترط النظام المحاسبي الواجب استخدامه " مزدوج او مفرد " و نظام بشأن رسوم على منتجات محلية يهودا والسامرة عام 1985 وفي هذا النظام قد حدد الامر العسكري الاسرائيلي نسبة الرسوم المفروضة ومن هو المكلف بدفع هذه الضريبة ومكان الصفقة والصفقات الخاضعة بنسبة صفر والقطاعات المعفية والعقوبات والغرامات واجراءات التسجيل والاعتراض وبعض التعليمات المتنوعة ذات العلاقة (نظام بشأن الرسوم على المنتجات المحلية، 1985)

تطرق الاقتصاديين الى تعريف القيمة المضافة واتفقوا على انها " نوع من الثروة التي التي تتولد من جهود يبذلها الانسان حيث يقوم بالحصول على المواد الخام واجراء التعديلات عليها ونتاجها على شكل سلعة من اجل بيعها "

اما محاسبيا فتم تعريفها على انها الفرق بين قيمة المنتجات وقيمة المواد المستخدمة في الانتاج فقد عرف لنا مصطفى القيمة المضافة بانها " الفرق بين اجمالي قيمة المخرجات

(المبيعات) من السلع والخدمات وقيمة المدخلات المتعلقة بتلك المخرجات (تكلفة المواد والخدمات التي تم الحصول عليها من وحدات وشركات اقتصادية). (الزياني، 2008، ص 134).

وذكرت لنا لجنة المعايير المحاسبية ان هناك احد اسباب قصور القوائم المالية وبالاخص قائمة الدخل بتركيزها على مقدار الربح فقط واقترحت بوجود قائمة خاصة بالقيمة المضافة لتوضيح الفوائد التي حققتها الوحدة الاقتصادية لراس المال والعاملين.(الغريب، 2011، ص16).

ويعرف (عوض، 2012، ص82) ضريبة القيمة المضافة (VAT) بانها ضريبة تم استحداثها في منتصف القرن الماضي وهي عبارة عن نسبة تفرض على الفرق بين قيمة المبيعات للوحدة الاقتصادية وقيمة مشترياتها او ما لزم لانتاج هذه المبيعات يقوم بتحمل عبئها المستهلك النهائي ويلزم بتوريدها تجار التجزئة والجملة او المنتجون .

ثانيا: خصائص ضريبة القيمة المضافة

تمتلك ضريبة القيمة المضافة العديد من الخصائص والسمات ومنها:

اولا: انها ضريبة عامة أي ان الاصل بها ان تفرض على جميع السلع والخدمات سواء كانت محلية او مستوردة والاستثناء منها هو الاعفاء.

ثانيا: ضريبة غير مباشرة نظرا الى انها تفرض على استهلاك الدخل والانفاق وتداول هذا الدخل.

ثالثا: ضريبة دورية التحصيل: حيث انها تلزم من انتقل اليه العبء الضريبي في توريد ايرادات ضريبة القيمة المضافة الى الادارة الضريبية.

رابعا: أنها ضريبة تطبق مبدأ الخصم: وتعني امكانية تنزيل ما تم دفعه سابقا عند شراء السلعة حيث كانت ضريبة القيمة المضافة حلا للمشاكل الاقتصادية التي تسببت بها الضرائب التراكمية لما كان لها اثار تراكمية.

خامسا: أنها ضريبة متعددة المراحل: حيث انها تبدأ منذ بداية التعديل على المواد الخام او الانتاج الاستهلاكي او الخدمي وصولا للمستهلك النهائي.

سادسا: ضريبة عينية: أي انها لا تأخذ بعين الاعتبار شخص المكلف بل السلعة المفروضة عليه الضريبة.

سابعا: الضريبة ذات رقابة ذاتية: يلتزم المكلف في عمليات الدفع للاستفادة من نظام مبدا الخصم خلال فترة الانتاج والتوزيع.

تاسعا: ضريبة إقليمية حيث تفرض على السلع المنتجة او المباعة داخل الدولة وعلى السلع المستوردة بغض النظر عن مكان فرضها. (عوض، 2007، ص16-20).

الفرع الثاني: اهداف ومقومات تطبيق ضريبة القيمة المضافة

أولا: اهداف تطبيق ضريبة القيمة المضافة

1- الهدف المالي حيث ان الضرائب غير المباشرة تتمثل إيراداتها ما بين 75,51% حتى 88,98% من الإيرادات العامة ومن هذه الضرائب هي ضريبة القيمة المضافة التي تتميز في ضعف جبايتها المحلية.

2- ان فرض ضريبة القيمة المضافة يقوم بتوجيه اصحاب الدخل المحدودة نحو المواد الاساسية دون المكملة التي تتصف بالمرونة العالية بالطلب اذا ما بالنسبة لأصحاب الدخل العالية فيؤدي ذلك الى توزيع الدخل.

3- ان ضريبة القيمة المضافة تعتبر احد ضرائب الاستهلاك وتداول واستعمال الدخل مما يؤدي الى تقليل الادخار وما ينتج عن ذلك من تحريك للعجلة الاقتصادية.

4- استخدام ضريبة القيمة المضافة نحو تشجيع استثمارات معينة باعفاءها من ضريبة القيمة المضافة او خضوعها بنسبة صفر مما يحقق استردادات ضريبية.(الهايبي، 2003، ص 260-262).

5- تساعد ضريبة القيمة المضافة على تشجيع احلال الواردات والصناعات الوطنية والحركة التصديرية للدولة من خلال اعفاء البضائع المصدرة من ضريبة القيمة المضافة وفرض الضريبة على البضائع المستوردة مما يرفع من تكلفتها. (شريف، 1998، ص6).

6- تساعد ضريبة القيمة المضافة الادارة الضريبية بكشف التهرب عن ضريبة الدخل حيث من خلال القيمة المضافة يمكن لمامور التقدير التخمين بشكل تقريبي لدخل المكلف.(الشناوي، 2011، ص45)

ثانيا: مقومات تطبيق ضريبة القيمة المضافة

في تحليل نظري بين النظم الضريبية توصل الباحثين والدارسين الى عوامل ان توفرت يزيد من نجاح ضريبة القيمة المضافة وكان منها:

أ- وضع نسبة محددة واحدة على كل السلع والخدمات تسهيلا لعملية احتسابها مع امكانية تعديل هذه النسبة على المواد الاساسية للانتاج ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة على الكماليات.

ولكن الباحث يتعارض مع هذا المتطلب لسببين:

1- ان وضع نسبة واحدة قد يتعارض مع قواعد العدالة الاجتماعية في فرض الضرائب.

2- انه يوجد تعارض ما بين وضع نسبة واحدة محددة مع وجود مجال لأمكانية تعديل النسب على المواد الاساسية وعلى رفع النسب على الكماليات.

ب- لا بد من العمل على الزيارات التفتيشية الى مراكز الاعمال بالاضافة الى فرض الغرامات والعقوبات لمن يتخلف او يتهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة او يخالف الانظمة كعدم الامساك بالدفاتر والمستندات المطلوبة منه قانون.

ت- ان تتناسب مع حجم الدخل القومي حتى لا يشكو المكلفين بها من ارتفاع الاسعار بشكل عام مع وجود اعفاءات للقطاعات التي تحقق الاهداف الاجتماعية.

ث- الاستفادة من خبرات دول الاتحاد الاوروبي في تطبيق هذه الضريبة نظرا لأنهم السابقون في فرضها.

ج- القيام بدراسات ميدانية بعد تطبيقها او اجراء تعديل عليها في مدى تقبل المكلفين هذا التعديل والاختذ في ارائهم ومدى قدرة المكلفين على الالتزام بها واسباب التهرب منها.

ان يكون الفريق الذي يعمل في تطبيق وتحصيل هذه الضريبة ان يكونوا كوادر محاسبية ذات كفاءة جيدة تجيد احتساب هذه الضريبة في مختلف الشركات المالية.(علواني، 2008، ص229-234).

الفرع الثالث: الاساس القانوني لضريبة القيمة المضافة

كان الثاني من شهر حزيران لعام 1976 هو يوما لفرض ضريبة القيمة المضافة لأول مرة في فلسطين من قبل الاحتلال الاسرائيلي عن طريق اصدار الامر العسكري رقم 658 الذي امر فيه تعديل قانون المنتجات المحلية الاردني لعام 1963 استحداث ضريبة القيمة المضافة في المناطق المحتلة وصدر هذا الامر باسم جيش الدفاع الاسرائيلي واخضعوا مبيعات البضائع والخدمات والبضائع المستوردة واعفوا من هذه الضريبة ما كان استثناءا وهو مبيعات الفواكه والخضار الطازجة ما لم يجري أي تعديل عليها.(ستيفنز، 1991، ص20).

وفي تاريخ 27 شباط من عام 1985 أصدر نظامين جديدين وهما:

☒ نظام بشأن ادارة دفاتر حسابات (يهودا والسامرة)

وهذا النظام يعمل على تنظيم مسك الدفاتر وفق المنشأة او الخدمات المقدمة من حيث حجم المشتغل وايراداته ونوعية النشاط وعدد العمال كما انه اشترط النظام المحاسبي الواجب استخدامه " مزدوج او مفرد "

☒ نظام بشأن رسوم على منتجات محلية (يهودا والسامرة)

وفي هذا النظام قد حدد الامر العسكري الاسرائيلي نسبة الرسوم المفروضة ومن هو المكلف بدفع هذه الضريبة ومكان الصفقة والصفقات الخاضعة بنسبة صفر والقطاعات المعفية

والعقوبات والغرامات واجراءات التسجيل والاعتراض وبعض التعليمات المتنوعة ذات العلاقة.(نظام بشأن رسوم على منتجات محلية (يهودا والسامرة) و نظام بشأن ادارة دفاتر حسابات (يهودا والسامرة)).

ولكن كانت اهداف الحكومة الاسرائيلية من فرض ضرائب جديدة في الاراضي الفلسطينية اهداف تدميرية للاقتصاد الفلسطيني وقمعية وسياسية ومنها:

1- **تحطيم المنافسة الفلسطينية** حيث كانت اسعار البضائع العربية ادنى بكثير من مستوى الاسعار الاسرائيلية مما كان يشكل خطرا كبيرا على المنتجات الاسرائيلية حيث ان المنتجات العربية الفلسطينية كانت منافسة لها على صعيد الاسواق المحلية الداخلية والاسواق الاسرائيلية.

2- **الاهداف المالية:** حيث كانت الضفة الغربية وغزة عبئا ماليا على اسرائيل وكانت تبحث عن طرق للحصول على عوائد مالية واقتصادية وهذا كان دافعا رئيسيا لتعديلها على القوانين التي كانت سائدة قبل الاحتلال بموجب اوامر عسكرية.

3- **استخدام طرق جديدة لتهجير المواطنين** وكان الضرائب سلسلة من المضايقات التي تستعملها سلطات الاحتلال مع المواطنين العرب وذلك من خلال سلبهم جزءا من ارباحهم. (علونة، 1992، ص 42)

شرعية التعديلات الضريبية التي فرضتها اسرائيل فترة الادارة المدنية

ان اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين واعراف الحرب البرية تنظم هذه الشرعية وخصوصا عندما حددت على سلطة المحتل احترام القوانين المطبقة في البلاد وهذا يعني احترام القوانين الضريبية الاردنية التي كانت مطبقة في الضفة الغربية وفي غزة القوانين البريطانية التي عملت بها الحكومة المصرية حيث نصت المادة رقم "43" من اتفاقية لاهاي " إذا انتقلت سلطة القوة الشرعية بصورة فعلية إلى يد قوة الاحتلال، يتعين على هذه الأخيرة، قدر الإمكان، تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات

الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك." أي ان التعديلات والاورام العسكرية التي جرت على القوانين الضريبية ومنها ضريبة القيمة المضافة لا بد من وجود ضرورات قصوى لسلطة الاحتلال حتى قامت بهذه التعديلات.(اتفاقية لاهاي، 1907، ص17).

اما المادة رقم "48" حيث نصت "إذا قامت قوة الاحتلال بتحصيل الضرائب والرسوم وضرائب المرور التي تفرض لفائدة الدولة، ينبغي أن تراعي في ذلك، جهد الإمكان، القواعد المطبقة في تقييم وتوزيع الضرائب، وأن تتحمل قوة الاحتلال النفقات الإدارية في الأراضي المحتلة كما فعلت الحكومة الشرعية." (اتفاقية لاهاي، 1907، ص16).

ومن خلالها بإمكاننا استخلاص الشروط الواجبة على سلطة الاحتلال عند فرض الضرائب وهي:

أ- مراعاة القواعد الضريبية في تقييم وتوزيع الضرائب.

ب- ان تكون سلطة الاحتلال هي المسؤول عن جميع النفقات الادارية في المنطقة المحتلة.

وبعد توقيع اتفاقية اوسلو وما لحقها من بروتوكولات اقتصادية ومنها بروتوكول باريس الاقتصادي الذي من خلاله اعطت دولة الاحتلال الحق في تنظيم سياسة وجباية الضرائب المباشرة ولكن في الضرائب الغير مباشرة فانها اعطت لها الحق في الجباية فقط واعطت لها الحق بفرض نسبة لضريبة القيمة المضافة بما لا يقل عن 2 % عن النسبة المفروضة في اسرائيل ونظمت اعمال المقاصة ما بين الفلسطينيين الاسرائيليين.(الشعبي، 2013، ص16).

الفرع الرابع: الأساس القانوني لضريبة الأملاك

تعتبر ضريبة الأملاك من الضرائب الشخصية لا العينية التي تراعي ظروف المكلف وحجم المال، حيث إنها تتضمن اعفاء الحد الأدنى، وكذلك لا تفرض على البناء إلا بعد الإنتهاء من طبيعة من عملية عماره والتأكد من صلاحيته للسكن، وكذلك أنها تفرض على الأرض التي يمنع مالکها من البناء عليها بموجب أي قانون آخر يحظر عملية البناء. (حمدان، ومؤيد، 2004، ص20)

فرض ضريبة الأملاك واستحقاقها

هنا وقبل الدخول في تحديد نطاق سريان الضريبة نشير إلى أن هناك إشكاليات عديدة تعاني منها الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة ومن ضمنها أن هناك أراضي لم تتم تسويتها إلى هذه اللحظة بالتالي ليس لها قيد في دوائر تسجيل الأراضي، ومنها ما هو منظم بموجب وكالات دورية والتي تثير العديد من الإشكاليات، وهناك العديد من الأراضي هي منظمة بموجب أوراق اصطلح عليها "بالأوراق العرفية"، ونشير هنا إلى نسبة الأراضي المسجلة في الضفة الغربية هي 30% مسجل وله قيود و 70% غير مسجل، أما في غزة فان نسبة الأراضي المسجلة تصل إلى أكثر من 90% تقريبا.

بداية نشير إلى انه بحسب ما أفادت به ضريبة الأملاك أن الأراضي التي يوجد فيها تسوية بمعنى " وجد قيود لها في دائرة الطابو " كواشين " ومخططات هيكلية " هي فقط يتم استيفاء ضريبة الأملاك منها، وهنا نشير أيضا إلى أن الأراضي داخل حدود البلديات فقط هي التي يتم استيفاء الضرائب عنها، ونشير إلى أن عدد البلديات التي يتم استيفاء الضريبة فيها 22 بلدية و 4 بلديات جديدة، بمعنى 26 بلدية من أصل 94 بلدية في الضفة.

وبشكل عام فان ضريبة الأملاك لها طابع إقليمي، تسري على كل مكلف، والضرائب العقارية عينية من حيث الوعاء، لا يعبأ القانون بشخصية صاحب العقار أو جنسيته عند فرضها ما لم ينص على خلاف ذلك.

أما نطاق سريان الضريبة من حيث الزمان، فيقصد بها المدة الواقعة بين حصر العقار وربط الضريبة إلى الوقت الذي تستوفى فيه.

وهنا نشير إلى الإجراءات و الفترة التي يكون فيها العقار قد دخل إلى حيز الضريبة، فقد أشارت المادة(16) و (17) من القانون رقم 11 لسنة 1954 والتي جاء فيهما:

إن عرض ضريبة الأملاك يقود للبحث عن شروط سريان هذه الضريبة والأشخاص

المكلفين بها أما بالنسبة لشروط سريانها فتقسم إلى ما يلي:

- 1- الشروط الزمنية (مبدأ سنوية الضريبة): نصت المادة (14) من القانون رقم (11) لعام 1954 في البند الأول منها على استحقاق دفع الضريبة في أول السنة المالية والتي تبدأ من اليوم الأول من كانون الثاني وبعد أقصى 9 شهور من بداية السنة.
- 2- الشروط المكانية (مبدأ إقليمية الضريبة): تخضع ضريبة الأملاك لمبدأ الإقليمية الذي ينجم عن مكان وجود العقار، وقد فرض القانون رقم (11) لعام 1954 ضريبة الأملاك على الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية، ثم عدل القانون عام 1955 وتم شطب عبارة المجالس المحلية من القانون الأصلي وهذا يعني أن نطاق الضريبة يبقى محصوراً ضمن حدود مناطق البلديات فقط.
- 3- الشروط الموضوعية: لقد نصت المادة (7) من قانون ضريبة الأملاك رقم (11) لعام 1954 موضحة أساس الضريبة وأصول التخمين على ما يلي:
أن بدل الإجار السنوي للمباني (الذي ينتظر أن تؤجر به في السنة) مخصصاً منه الخمس (20%) مقابل نقص قيمتها بالقدم والاستعمال يعتبر أنه صافي إيجارها السنوي.
إذا لم يكن البناء مؤجراً أو ظهر للجنة التخمين أن بدل الإجار لا يعادل قيمة الأجار السنوي الحقيقي، تخمن لجنة التخمين قيمة الإجار السنوي مراعية في ذلك الاعتبارات التالية:
 - 1- حجم البناء والمواد المستعملة والموقع المقام عليه.
 - 2- كيفية استعمال البناء.
 - 3- يكون صافي قيمة الإجار السنوي للأرض التي لم تنتشأ عليها أبنية دائمة أو للأرض التي تكون القيمة الرأسمالية للأبنية القائمة عليها أقل من قيمتها بدون أبنية (6%) من الثمن الذي تباع به تلك الأرض فيما لو بيعت وكان البائع راغباً في البيع والشاري راغباً في الشراء ويشترط ذلك أنه إذا كان صافي قيمة الإجار السنوي للمباني عند تخمينها وفقاً لأحكام الفقرتين (2,3) من هذه المادة يزيد عن صافي قيمة الإجار السنوي للأرض مجردة من

الأبنية التي عليها يجوز للجنة التخمين تخمين صافي قيمة الإجار السنوي إما للبناء أو للأرض حسبما تستصوب.

أ- يحق للجنة التخمين أن تفرز أية قطعة أو توحد أية قطعة لأجل تخمينها.

وبناء على ذلك يستنتج من المادة رقم (2) التي تختص في تفسير اصطلاحات القانون

أنه يخضع للضريبة داخل مناطق البلديات كل مما يلي:

أ) الأبنية على اختلاف أنواعها أيا كانت مادة بنائها وأيا كان محل وجودها داخل مناطق البلديات وكل ساحة أو أرض أو طريق أخرى تجاور البناء وتحيط به وتستعمل معه أو أعدت للاستعمال كجزء منه سواء أكان البناء مسكونا أو غير مسكون مستعملا أو لا وأي تغيير إنشائي في البناء أو أية إضافة إنشائية عليه على أن تكون تامة الإنشاء ويعتبر البناء أو أي تغيير إنشائي فيه أو أية إضافة إنشائية عليه أنها تامة الإنشاء عندما تصبح قابلة للاستعمال.

ب) الأرض الفضاء غير المقام عليها بناء دائم وتشمل لفضة الأرض أيضا الأبنية القائمة على الأرض كل شيء آخر ثابت عليها.

المبحث الثاني: القطاع الزراعي في فلسطين

تعتبر الاراضي الزراعيه الفلسطينيه من أكثر الأراضي خصوبه في الشرق الأوسط لما

تتميز به فلسطين من مرور الفصول الاربعه عليها، وتشكل الاراضي الزراعيه في فلسطين ما

نسبة 31% من مساحه الأراضي التي تسيطر عليها السلطه الوطنيه الفلسطينيه

المطلب الأول: اهميه القطاع الزراعي والمعقيات على القطاع الزراعي

الفرع الأول: اهميه القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصاديه التي يتميز بها الاقتصاد الفلسطيني

لما له تأثير على الأمور الاقتصاديه والبيئيه والاجتماعيه حيث يؤثر القطاع الزراعي من الناحية

الاقتصاديه على خلق العديد من فرص العمل في ظل ارتفاع معدلات البطاله وعلى الرغم أن

القطاع الزراعي يعتمد على مواسم وفترات زمنية معينة إلا أنه أيضا يستوعب ايدي عامله ليس من الضرورة ان يكونو من حمله شهادات أو بحاجة إلى خبرات أو دورات تدريبيه مما يؤدي الى توفير مصادر دخل للعاملين والذي يترتب عليه زيادة طلب على السلع الاساسية مما يدفع المستثمرين في القطاعي الزراعي من توسيع نشاطهم زيادة انتاجيتهم، كما يسهم ايضا في تحسين الميزان التجاري من خلال تصدير المنتجات الزراعية.

كما له دور سياسي كبير حيث من خلال استغلال المزارعين الاراضي الزراعيه تصبح تلك الأراضى اقل عرضه لمصادره الاحتلال مقارنة بالاراضي النائية وغير المستغله كما أن الأرض هي عنوان للصمود الفلسطيني اتجاه الاحتلال الاسرائيلي.

كما يساهم من ناحية اجتماعيه وبيئية في توفير المنتجات الزراعيه باسعار أقل من البضائع المستورده حيث يشكل المنتج الزراعي المصروف الاكبر لأصحاب الدخول المحدوده كما يلعب دور كبير في محاوله الوصول للاكتفاء الذاتي ذلك لة تأثير على مستوى الاسعار، كما تساهم على الحفاظ على الاراضي الزراعيه وترتبتها من خلال الاستصلاح المستمر لتلك الأراضى الزراعية (عمرية، 2014، ص111)

وترى الباحثة إلى وجوب عمل قيود معينه على صادرات المنتجات الزراعية خوفا من حدوث انخفاض في الكمية المعروضه في الأسواق مما سيؤدي إلى رفع أسعار هذه المنتجات والتي لن يحتملها المستهلك النهائي والذي من المنطق أنه سيذهب للمنتج المستورد،

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة، ويشكل محورا مهماً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 27% أبان الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وكان هذا القطاع يشغل نسبة جيدة من القوى العاملة التي كان تعتنش عليه، ويعتبر دخلها الرئيسي من العمل الزراعي بكل تفرعاته، إلا أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تراجع إلى 14% عام 1994، ثم إلى 8.2 عام 2000 واستمر هذا التراجع إلى أن وصل 3.3% عام 2015، الأمر الذي أثر سلباً على نسبة المشاركة في القوى العاملة بهذا القطاع، فقد اخفضت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من 14.1% عام 2000

ليصل إلى 8.7% عام 2015، ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب أهمها، الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الممنهجة التي تتمثل في مصادرة الأراضي الزراعية بحجج أمنية واهية، وأخرى بإعلان العديد من المناطق بوصفها محميات طبيعية، وكذلك الأنشطة الاستيطانية التي تستهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية، الأمر الذي قلص من مساحة الأراضي الزراعية وأدى إلى شح كميات المياه اللازمة لعملية الري الضرورية للإنتاج، إضافة إلى عدم تبني سياسات اقتصادية لوقف التدهور في القطاع الزراعي، فلم تبلغ حصة الزراعة في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من 1% منذ نشأة السلطة في العام 1994. (جلس، 2017، ص 3)

الفرع الثاني: المعوقات على القطاع الزراعي في فلسطين

يتعرض القطاع الزراعي الفلسطيني من العديد من المشاكل والمعوقات والتي تمحورت بمجموعه من الاسباب أهمها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الأراضي حيث من بدايه الاحتلال الإسرائيلي وتقوم إسرائيل بفرض ضرائب مرتفعه على المزارع الفلسطيني بهدف ابعاده وتنازله عن أرضه (المسيحي، 2006، ص 73) كما تعاني الزراعة في فلسطين من سرقة الاحتلال الإسرائيلي المياه الجوفية والتي تتمتع بها اراضي الضفة الغربية والتي تشكل مصدر أساسي لري الأراضي الزراعية اذا ما علمنا أن السنوات السابقه عانت فلسطين من شح الأمطار الهائله عليها بالاضافة الى سيطره إسرائيل على الاراضي الزراعيه لبناء المستوطنات أو لأسباب امنييه مثل جدار الفصل العنصري، و يعاني ايضا من قله الايدي العامله في القطاع الزراعي وذلك من خلال جذب الاحتلال الإسرائيلي لهم للعمل في إسرائيل (منشورات وكاله الانباء الفلسطينية وفا، 2001)

ويعاني القطاع الزراعي ايضا من الضرائب المفروض عليه بشقيها الضرائب المباشره والتي يتحملها المزارع الفلسطيني ولا يستطيع نقل عبئها للمستهلك النهائي ناهيك على أن المزارع الفلسطيني يندرج تحت الطبقة الفقيره مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفه والتي من شأنها جعل المزارع الفلسطيني يتوجه إلى مهنة اخرى، والشق الثاني الضرائب غير المباشره والتي

يدفعها المزارع الفلسطيني بعد أن يقوم بنقل عبئها للمستهلك النهائي والتي يترتب عليه رفع أسعار المنتجات الزراعيه والتي لاتستطيع منافسه المنتجات المستورده كما أن إخضاع المواد الاساسيه مثل البزور للجمارك يؤدي إلى رفع تكلفه المنتج الزراعي مما يصعب على المزارع الفلسطيني منافسه المنتجات الخارجيه (عمرية، 2014، ص95)

كما يعاني القطاع الزراعي من العوامل الطبيعیه المتعلقة بالمناخ في فلسطين والذي يعتبر معوقا كبيرا في بعض الأحيان ينجم عنه خسائر هائله للقطاع الزراعي ناهيك على عدم قيام المشرع الفلسطيني بوضع ضمانات للقطاع الزراعي لما يعانيه من معوقات سواء من الظروف المناخية أو الاحتلال الاسرائيلي (عمرية، 2014، ص124)

كما يعاني القطاع الزراعي من مصادر التمويل وذلك لعدم تدخل الدوله في دعم عملياته تمويل المشاريع الزراعيه سواء بإجبار البنوك على توجيه جزء من الإقراض لمشاريع استثمارية زراعيه أو تخفيض معدلات الفائده عليها (منشورات ماس، 2009، ص66)، او زيادة حصة القطاع الزراعي من موازنة السلطه الفلسطينيه (منشورات وزارة الماليه الفلسطينيه) ذلك جميعه اثر على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي.

المطلب الثاني: الضرائب والأهداف الضريبية للقطاع الزراعي

الفرع الأول: الضرائب المفروضة على القطاع الزراعي

يتكون النظام الضريبي الفلسطيني من ضرائب مباشره والتي تكونت من ضريبه الدخل وضريبه الأملاك، ومن ضرائب غير المباشره والتي تكونت من ضريبه القيمة المضافة والضرائب الجمركية

اولا: ضريبه الدخل

فرضت ضريبه الدخل منذ الانتداب البريطاني في فلسطين، وتعرف ضريبه الدخل بانها فريضه نقديه تقتطعها الدوله من الافراد جبرا وبصفه نهائيه وبدون مقابل لتغطيه نفقاتها وتحقيق

اهدافها الاقتصادية والاجتماعية و المالية والسياسية، حيث تفرض على كافة الدخل المتحققه للشخص الطبيعي أو المعنوي مالم يرد نص في القانون لاعفاء أحد هذه الدخل (ميالة، 2006) حيث يلاحظ في قانون ضريبه الدخل في المادة 8 من القرار بقانون رقم 8 لعام 2011 وتعديلاته لم يرد نص صريح على إعفاء الدخل الزراعي سواء ثروه حيوانيه أو نباتيه وعليه سيتم إخضاع الدخل الزراعي كباقي الدخل حيث يفرض على الشخص الطبيعي حسب ما اوضحتها المادة 16 من القرار بقانون رقم 8 لعام 2011 وتعديلاته نسب ضريبه متصاعده تبدأ من 5% وتنتهي 15% بعد أن يتم تنزيل الإعفاءات الشخصية واهمها إعفاء الشخص المقيم بغض النظر عن وضعه الاجتماعي اما الشخص المعنوي تفرض عليه ضريبه دخل بنسبه ثابتة بلغت 15% كباقي القطاعات الخدمائية والصناعية هذه ما اوضحتها المادة 16 من القرار بقانون رقم 8 لعام 2011 وتعديلاته، أما من حيث دفعها فيتم في نهاية السنة الماليه مع احتفاظ الدوله بحقها في الحصول على سلفيات خلال السنة الماليه، وعلى الرغم من ذلك فإن المشرع تطرق لاعفاء الدخل الزراعي من خلال القوانين ذات العلاقه والتي أشار إليها قانون ضريبه الدخل بالمادة 7 من القرار بقانون رقم 8 لعام 2011 وتعديلاته والتي نصت "الى اعفاء الدخل المعفاة بموجب قانون خاص..." و هو اشارة الى قانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لعام 1998 وتعديله رقم 7 لعام 2014 والذي أوضح من خلال المادة 8 (1) الى إعفاء القطاع الزراعي بشكل كامل ولفتره غير محدود بشرط حصوله على موافقه هيئة تشجيع الاستثمار وتوفر كامل الشروط اللازمة لذلك

ثانيا: ضريبه القيمة المضافه

تفرض ضريبه القيمة المضافه على كافة المبيعات التي يقوم بها صاحب عمل مالم يرد نص بإعفاء أو إخضاع اي مبيع بنسبة صفر، وعليه فإنها تدفع بشكل شهري وتحتسب على الربح الإجمالي مطروح منه كافة المصاريف الضريبه بشرط وجود فاتوره ضريبه (بسطامي، 2006)، كما فرق النظام بشأن الرسوم على المنتجات المحليه لعام 1985 بين الثروه النباتيه والتي اخضعها لضريبه قيمه مضافه بنسبة 0% وذلك ما اوضحتها المادة 31 من النظام بشأن الرسوم على المنتجات المحليه لعام 1985 و ضمن شروط محده والتي تمحورت في عدم

إجراء أي معالجه للخضار والفواكه، أما الثروة الحيوانية اخضعها المشرع للنسبة السارويه وبالغة 16% مثل باقي القطاعات الخدمائية والصناعية حيث لم يذكرها ضمن بنوع المادة 32 من النظام بشأن الرسوم على المنتجات المحلية لعام 1985 والذي يتعلق بالصفقات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة ولم تذكر ايضا ضمن بنود المادة 31 من النظام بشأن الرسوم على المنتجات المحلية لعام 1985 والذي يتعلق بالصفقات التي تفرض عليها ضريبة قيمة مضافة بنسبة 0% وبذلك يكون المشرع أعطى ميزه للثروه النباتيه اذا ما علمنا ايضا احقيتهم باسترداد ضريبه القيمة المضافة لمشترياتهم

ثالثاً: ضريبه الأملاك تفرض ضريبه الأملاك على الأراضي والعقارات بناء على قيمه الايجاريه الفعلية والتي تحدد بناء على لجنة تقوم بتخمين القيمة الايجاريه، وتفرض ضريبه الأملاك بنسبة 17% من القيمة التخمينيه بعد خصم 20% بدل استخدام وصيانة وتدفع في نهاية كل سنة مالية كما يلاحظ أن المشرع فرق عند فرض ضريبه الأملاك على أساس المالك للعقار والغايه من تملكه من الاستخدام وقد شمل المشرع العقار المملوك للمصرف الزراعي ويعتبر المصرف الزراعي احد المؤسسات التي تملكها الدولة (منشورات موقع وزارة المالية الفلسطينية دائرة ضريبة الاملاك)

الفرع الثاني: الاهداف الضريبية على القطاع الزراعي في فلسطين

أولاً: مناقشه الفلسفه الضريبية على القطاع الزراعي

1- ضريبه الدخل

أ- في ظل القرار بقانون رقم 8 لعام 2011 فإن المشرع الفلسطيني اخضع القطاع الزراعي الضريبه الدخل والتي تشكل مصروفا وعبء كبير على المزارعين اذا ما علمنا أن نسبة الضريبه سواء على الشخص الطبيعي أو المعنوي كانت نفس النسب المفروضه على القطاعات الخدمائية مثل البنوك وشركات التأمين والمصانع

ب- اعتماد المشرع نسب تصاعديه في فرض ضريبه الدخل لاعاده توزيع الدخول إلا أن طبيعه القطاع الزراعي وخاصة ان اصحاب هذا القطاع من الطبقة الفقيره لا يستطيعون تحمل أعباء اضافيه ويكفيهم مخاطر الاحتلال الإسرائيلي وظروف المناخ

ت- إن المشرع في نفس الوقت حفز القطاع الزراعي من خلال الإعفاءات التي تم منحها من خلال قانون تشجيع الاستثمار والذي أشار إليه القرار بقانون رقم 8 لعام 2011 حيث منح القطاع الزراعي إعفاء كامل حيث تفرض عليه ضريبه دخل بنسبة 0% ولفتره غير محدوده ولكنة مشروط بموافقه هيئه تشجيع الاستثمار فإذا كانت موافقه الهيئه غير مرتبطه بشرط معقده فهي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي لما يعود على ذلك من تخفيف الأعباء على أحد أهم الطبقات الفقيره بالمجتمع ناهيك إلى أن اهميه ضريبه الدخل في رفق خزينه الدوله متدنيه كون حصيلة ضريبه الدخل على كافته القطاعات متدنيه ولم تتجاوز 7% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

ث- ترى الباحثة أن يقوم المشرع بإعفاء القطاع الزراعي من ضريبه الدخل بشكل صريح وذلك لعدم أن يكون المزارع الفلسطيني بخطر حدوث تعديلات على قانون تشجيع الاستثمار وبذلك يشعر المستثمرين بنوع من الأمان بذلك ودون وجود تدخل أو تعقيد من قبل هيئه تشجيع الاستثمار في منح مستثمرين معينين على حساب مستثمرين آخرين دون وجه حق.

والجدول التالي يوضح مبالغ ضريبية الدخل على القطاع الزراعي في فلسطين حسب البيانات المتاحة من وزارة المالية للأعوام من 2014-2018:

جدول (1) مبالغ ضريبية الدخل للقطاع الزراعي في فلسطين

السنة	ضريبة الدخل
2014	788357653
2015	694528564
2016	686491129
2017	743984216
2018	856728719

2- ضريبه القيمة المضافه

تقوم فلسفه ضريبه القيمة المضافه على أساس قيام التاجر بنقل عبئها على المستهلك النهائي اي لا يدفعها المزارع الفلسطيني ولكن تؤدي إلى رفع أسعار المنتجات الزراعيه مما يجعلها عرضه لعدم منافسه المنتجات الزراعيه المستورده اذا ما علمنا أن المنتجات الزراعيه هي سلع اساسيه بحيث تشكل معظم استهلاك الطبقات الفقيره والتي تسعى جاهدا للحصول على اكتفاء من هذه السلع وبأقل الاسعار كما أن النظام بشأن الرسوم على المنتجات المحليه فرق بين الثروه النباتيه والحيوانيه حيث تم إعفاء الثروه النباتيه من ضريبه القيمه المضافه بفرض نسبه 0% مالم يتم معالجتها أما الثروه الحيوانيه فتفرض عليها بنسبه 16% وذلك بشكل متساوي مع باقي السلع الاساسيه والكماليه ايضا وبذلك لا يوجد انصاف للقطاع الزراعي ولا تتحقق العدالة الضريبه عليه لما يعانیه من معيقات وباعتباره رمز للصمود أما الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيه أما من حيث رفق خزينه الدوله فتعتقد قد يتم زياده رفق خزينه الدوله في المدى القصير ولكن على المدى البعيد لن يستطيع المستثمرين بهذا القطاع الصمود لما يتم مواجهته من أعباء ضريبه وظروف مناخيه صعبه وتسلط الاحتلال الإسرائيلي.

في البدايه يجب على المشتغل في القطاع الزراعي كباقي المكلفين في القطاعات الاقتصاديه الأخرى فتح ملف لدى ضريبه القيمة المضافه، ويتطلب ذلك للمشتغل العادي لدى دوائر ضريبه القيمة المضافه السير في إجراءات يتم تحديدها من قبل دوائر ضريبه القيمة المضافه. ويقسم القطاع الزراعي تبعاً لخصوعه لضريبه القيمة المضافه إلى قسمين: قطاع الثروه الحيوانيه وقطاع الثروه النباتيه. أما بالنسبه لقطاع الثروه الحيوانيه فقبل العام 2008 كان يخضع هذا القطاع بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها بشكل كامل لضريبه القيمة المضافه كباقي القطاعات الاقتصاديه الأخرى. إلا أنه وفي العام 2008 قرر مجلس الوزراء الفلسطيني دعم مربى الثروه الحيوانيه، فأصدر قرار بإخضاع هذا القطاع لضريبه القيمة المضافه بنسبه صفر %، شريطه تسجيل المزارعين والمستثمرين الزراعيين في هذا القطاع لغايات ضريبه القيمة المضافه، وتم البدء في تطبيق هذا القرار في بدايه عام 2009. وفي عام 2011 تم

اصدار قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني يلغي القرار سالف الذكر، وبذلك تم اخضاع النشاط المحلي لمزارعي الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة وفقاً للنسب السارية كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى على أن يتم تنفيذ أحكام هذا القرار من بداية العام 2012. أما بخصوص قطاع الثروة النباتية فيخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسب المعمول بها في فلسطين باستثناء قسم من الخضروات والفواكه التي تجر معالجتها فتخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.

(عمرية، 2014، ص48)

يمثل الجدول رقم (2) مبالغ ضريبة القيمة المضافة على القطاع الزراعي في الفترة بين (2016-2018)، كالتالي:

جدول (2) مبالغ ضريبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في فلسطين

السنة	عدد المكلفين	عدد الاعادات	مبلغ الاعادات
2016	1013	122	12246861.00
2017	1087	175	13128507.05
2018	1159	195	14155050.00

المصدر: وزارة المالية، ضريبة القيمة المضافة، دائرة التحصيل والجبائية.

3- ضريبة الأملاك:

أ- تعتمد فلسفه ضريبه الاملاك على اخضاع نوع معين من مصادر الدخل لضريبه الاملاك وهو الدخل من العقارات وترى الباحثه أن هذا النوع من الدخول يمس الطبقات الغنية كونهم الأقدر على تملك الأراضي والعقارات وبذلك يتحقق الهدف الاجتماعي في ظاهر الأمر ولكن فإن الاراضي الزراعيه أغلبها موروثه من جيل إلى جيل وبذلك ومع عدم إعفاء الاراضي الزراعيه من ضريبه الاملاك فإن العدالة الاجتماعيه انتقت كون أصحاب الاراضي الزراعيه من الطبقة الفقيره ويخضعون لضريبه دخل على الأرباح وضريبه قيمه مضافه على استعمال الدخل بالاضافه لضريبه الاملاك والتي تفرض على وعاء يتميز بنوع من الثبات

ب- أما من حيث الهدف الاقتصادي أن فرض ضريبه الأملاك على الأراضي ضمن حدود البلديات و المجالس القرويه يؤدي إلى القضاء على الاستثمار في القطاع الزراعي وذلك لأن المستثمرين يذهبون للمشاركة الأكثر تحقيقا للربح وأقل مخاطره حيث يعاني اقطاع الزراعي من مخاطر عالية جدا بسبب المناخ والاحتلال دون ان يوجد اي نوع من الدعم مثل اعفائهم من الضرائب المباشرة وغير المباشرة

ت- أما من حيث رقد خزينه الدوله فإن نسبتها مرتفعه على وعاء ضريبي يتمتع بضخامه قيمته الايجاريه فمن المنطق أن تكون حصيلتها مرتفعه على عكس ما هو عليه في واقع الامر.

ث- اما من حيث الهدف الاجتماعي أن اغلب الاراضي الزراعية تم وراثتها للمزارعين ومع فرض ضرائب عليها سيؤدي الى قيام المزارعين ببيع اراضيهم اذا ما علمنا انهم من الطبقات الفقيره والذين لا يستطيعون تحمل مثل هذه الاعباء

جدول (3): مبالغ ضريبة الأملاك للقطاع الزراعي في فلسطين

السنة	ضريبة الأملاك
2014	91396
2015	99379
2016	125679
2017	124427
2018	100511

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

المقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أدوات الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، كما يتضمن هذا الفصل نموذج الدراسة، ووصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخير الأساليب الإحصائية التي اعتمدت عليها الباحثة في تحليل الدراسة، وفيما يلي وصفاً للعناصر السابقة:

منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، لملائمته لهذه الدراسة، ومن اغراض المنهج الوصفي وصف العلاقات بين المتغيرات ، لذلك فقد لاحظت الباحثة ان هذا المنهج هو الملائم لهذه الدراسة ، ويحقق أهدافها بالصيغة الذي يضمن الدقة والموضوعية، بالإضافة إلى أنه تم الرجوع إلى مراجع عربية واجنبية ودراسات سابقة لإثراء الاطار النظري من الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ذوي الخبرة في العلاقة بفرض الضرائب على القطاع الزراعي في فلسطين من موظفي ادارة ضريبة الدخل والقطاع الزراعي.

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من موظفي الادارة الضريبية في فلسطين (جنين، طوباس، أريحا)، بالإضافة الى مكلفين في القطاع الزراعي، تم توزيع 400 استبانة على موظفين ادارة الضريبة، والقطاع الزراعي، وانتهت الباحثة بالحصول على 350 استبانة صالحة وتم تعبئة جميع الاستبانات يدوياً من قبل من موظفي الادارة الضريبية ومحاسبي الضرائب في المناطق الزراعية، والجداول التالية توضح توزيع أفراد العينة حسب متغيراتها.

جدول (4) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير مكان العمل

النسبة	التكرار	مكان العمل
42.9	150	موظف ادارة ضريبية
57.1	200	قطاع زراعي
100.0	350	المجموع

جدول (5) توزيع أفراد مجتمع الدراسة اذا كنت من موظفي الادارة الضريبية يرجى تحديد لأي ادارة ضريبية تتبع

النسبة المئوية	التكرار	دائرة الضريبة
14.0	49	ضريبة الدخل
14.3	50	ضريبة القيمة المضافة
14.6	51	ضريبة الاملاك
%42.9	150	المجموع

جدول (6) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير طبيعة العمل

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة العمل
.6	2	مدير
1.1	4	نائب مدير
2.6	9	رئيس قسم
4.9	17	مأمور تقدير
33.7	118	محاسب
%42.9	150	المجموع

جدول (7) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
3.1	11	دبلوم
17.7	62	بكالوريوس
1.7	6	دبلوم عالي
20.0	70	ماجستير
.3	1	دكتورة
42.9%	150	المجموع

جدول (8) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
.9	3	سنة فأقل
6.6	23	5 سنوات فأقل
18.6	65	10 سنوات فأقل
16.9	59	أكثر من 10 سنوات
42.9%	150	المجموع

جدول (9) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير مساحة الأراضي الزراعية

النسبة المئوية	التكرار	مساحة الأراضي الزراعية
.6	2	2.00
2.3	8	6.00
1.1	4	7.00
.6	2	8.00
.6	2	10.00
1.1	4	12.00
1.7	6	15.00
1.7	6	17.00
.6	2	18.00
.6	2	19.00
4.0	14	20.00
.6	2	22.00
1.7	6	25.00
.6	2	26.00
1.7	6	27.00
5.7	20	30.00
1.7	6	35.00
2.9	10	36.00
.6	2	37.00
2.3	8	40.00
2.6	9	45.00
6.6	23	50.00
1.1	4	55.00
.6	2	56.00
3.4	12	60.00
.6	2	62.00
1.1	4	70.00
1.1	4	80.00
1.7	6	90.00
1.7	6	100.00
.6	2	120.00
2.9	10	150.00
.6	2	200.00
%57.1	200	المجموع

جدول (10) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير طبيعة المحاصيل

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة المحاصيل
1.1	4	بيوت بلاستيكية
.6	2	بيوت بلاستيكية و مكشوف
2.9	10	حمضيات
34.3	120	خضروات
1.1	4	خضروات بيوت بلاستيكية
1.1	4	خضروات و حمضيات
2.9	10	عنب
13.1	46	نخيل
%57.1	200	المجموع

جدول (11) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير معدل الدخل الزراعي

النسبة المئوية	التكرار	معدل الدخل الزراعي
.6	2	500
4.0	14	2500
.6	2	2600
1.1	4	2700
1.1	4	2800
4.6	16	3000
6.9	24	3500
.6	2	3550
2.3	8	3700
.6	2	3800
8.6	30	4000
.6	2	4200
1.1	4	4300
1.1	4	4400
5.7	20	4500
.6	2	4700
1.7	6	4800
10.3	36	5000
.6	2	5200
1.7	6	5500
1.7	6	6000
.6	2	6200
.6	2	10000
%57.1	200	المجموع

أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة الدراسة وذلك للتعرف على (الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية) وتكونت الاستبانة من قسمين: القسم الأول: يحتوي على بيانات شخصية خاصة بالمستجيب:

القسم الثاني

ويشتمل على فقرات الاستبيان وهي (37) فقرة مقسمة الى (ثلاثة مجالات):

1. الهدف المالي.

2. الهدف الاقتصادي.

3. الهدف الاجتماعي.

صدق الأداة

ومن أجل التأكد من صدق الأداة تم عرضها على المشرف ومن ثم على مجموعة من المحكمين، الذين أفادوا بضرورة إجراء بعض التعديلات على فقراتها وقمنا بإجراء بعض التعديلات التي تم الإشارة إليها حيث ختمت بصورتها النهائية (الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية) (37) فقرة بأربع مجالات والذي يمثل الاستبانة في صورتها النهائية.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات الأداة بواسطة المعالجة الإحصائية لفقرات الأداة التي أجريت بواسطة اختبار (كرونباخ-ألفا) وذلك على جميع فقرات الاستبانة حيث بلغ معامل ثبات المادة الدراسية (0.713) وهو معامل ثبات مناسب وفي الأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة

لقد قامت الباحثة بالإجراءات التالية:

1. تحديد الموضوع والمشكلة.
2. تحديد أفراد المجتمع والعينة.
3. إعداد الاستبانة بصورتها النهائية.
4. توزيع الاستبانة على أفراد العينة وجمعها وذلك بعد تحكيمها.
5. إجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج.

المعالجة الإحصائية

تمت معالجة البيانات بواسطة الحاسوب من خلال برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) الذي تم من خلاله استخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك إجراء اختبار (T-test) للعينات المستقلة وتم استخدام اختبار (one sample t-test) من اجل التوصل إلى نتائج الدراسة.

مفتاح تصحيح الأداة

لقد تم اعتماد المفتاح التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لطريقة ليكرت الخماسية للتعرف على مدى توافق إجابات عينة الدراسة، وكان تقسيم وزن إجابات أفراد العينة على النحو التالي:

لقد تم اعتماد التدرج التالي في تصحيح أداة الدراسة.

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الاستجابة
1	2	3	4	5	رتبة الاستجابة
1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5-4.21	المتوسط الحسابي

الفصل الخامس
مناقشة وتحليل النتائج

الفصل الخامس

مناقشة وتحليل النتائج

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو (الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية)، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة، ولتحديد نتائجها تم الاستعانة بالمقياس التالي:

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
موافق بشدة	5-4.21
موافق	4.20-3.41
محايد	3.40-2.61
معارض	2.60-1.81
معارض جداً	1.80-1

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي والذي ينص على: (ما الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية؟)

وقد تفرع عن السؤال الرئيسي السابق أسئلة فرعية، وللإجابة عنها تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، لكل مجال من مجالات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والإملاك في تحقيق الهدف المالي للدولة

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	اعفاء الشخص الطبيعي للنشاط الزراعي.	4.4429	.60171	موافق بشدة
2.	اعفاء الشخص المعنوي للنشاط الزراعي لغاية 300000 شيكل.	3.9543	.77064	موافق
3.	فرض نسبة 15% على النشاط الزراعي مهما كان حجم الدخل المتحقق بعد تنزيل لدخل المعفى لغاية 300000 شيكل.	2.0971	1.16380	معارض
4.	فرض خصوم تشجيعية لمن يدفع الضريبة المستحقة عليه خلال الفترة القانونية.	4.0057	.42145	موافق
	ضريبة الدخل	3.6250	.43312	موافق
5.	فرض نسبة ض. ق. م 16% على الثروة الحيوانية.	2.4629	1.23583	معارض
6.	فرض نسبة 0% على الثروة النباتية مالم يتم معالجتها.	3.6343	.79969	موافق
7.	اعفاء مشاريع الزراعية سواء زراعي أو نباتي ولم تتجاوز مبيعاته السنوية 120000 شيكل.	4.2686	.97351	موافق بشدة
	ضريبة القيمة المضافة	3.4552	.46157	موافق
8.	فرض نسبة 10% على الأراضي الزراعية داخل حدود البلديات.	2.5571	1.35456	معارض
9.	اعفاء الأراضي الزراعية التي موقعها خارج حدود البلديات.	4.3629	.78107	موافق بشدة
10.	فرض خصوم تشجيعية لمن يقوم بدفع الضريبة حسب القدرة القانونية.	4.0943	.54560	موافق
11.	اعادة تخمين القيمة الايجارية للأراضي الزراعية كل 5 سنوات بالرغم من الزيادة المتسارعة في قيمة الأراضي.	2.7657	1.36974	محايد
	ضريبة أملاك	3.4450	.57777	موافق
	أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والإملاك في تحقيق الهدف المالي للدولة	3.5132	.38766	موافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية للهدف المالي كانت ما بين موافق بشدة وموافق ومحاييد ومعارض ومعارض بشدة وتم تقسيم بند الهدف المالي إلى ثلاثة أقسام ضريبية الدخل وضريبية القيمة المضافة وضريبية الأملاك حيث كانت المرتبة الأولى في ضريبة الدخل لصالح الفقرة رقم (1) والتي نصت على أن (اعفاء الشخص الطبيعي للنشاط الزراعي) بمتوسط حسابي قدره (4.44) أي أنه يتم اعفاء الشخص الطبيعي من ضريبة الدخل في حالة النشاط الزراعي، هي هم الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون اراضي زراعية، ولا تتجاوز مبيعاتهم السنوية او ايراداتهم خلال الفترة الضريبية 50000 شيكل.

أما الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة فقد كانت الفقرة رقم (3) والتي نصت على أن (فرض نسبة 15% على النشاط الزراعي مهما كان حجم الدخل المتحقق بعد تنزيل الدخل المعفى لغاية 300000 شيكل) بمتوسط حسابي قدره (2.09) بدرجة استجابة معارض، أي أن نسبة 15% تعتبر كبيرة على النشاط الزراعي حسب الدخل المتحقق حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من المزارعين وموظفي الدائرة الضريبية.

أما مجال ضريبة الدخل فقد كان بمتوسط حسابي قدره (3.62) بدرجة استجابة موافق أي أن اجابات أفراد عينة الدراسة على ضريبة الدخل في الهدف المالي كانت بدرجة الموافقة، تعزو الباحثة ذلك إلى أن ضريبة الدخل على القطاع الزراعي كانت ملائمة للمزارعين حسب وجهة أفراد عينة الدراسة.

أما في مجال ضريبة القيمة المضافة فقد كانت أعلى فقرة هي الفقرة رقم (7) والتي نصت على أن (اعفاء مشاريع الزراعية سواء زراعي أو نباتي ولم تتجاوز مبيعاته السنوية 120000 شيكل) بمتوسط حسابي قدره (4.26) بدرجة استجابة موافق بشدة أي الاعفاء عن المشاريع الزراعية سواء زراعي أو نباتي لم تتجاوز المبيعات السنوية لها 120000 شيكل، تعزو الباحثة ذلك إلى أن الاعفاء الذي فرضته ضريبة القيمة المضافة يشمل فقط المشاريع الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي التي لا تتجاوز المبيعات السنوية لها 120000 شيكل.

أما الفقرة التي جاءت بأدنى متوسط حسابي فقد كانت الفقرة رقم (5) والتي نصت على أن (فرض نسبة ض. ق. م 16% على الثروة الحيوانية) بمتوسط حسابي قدره (2.46) بدرجة استجابة معارض، أي أن فرض نسبة 16% على الثروة الحيوانية تعتبر قيمة كبيرة جداً على الثروة الحيوانية وهذا ما أفادت به أفراد عينة الدراسة من موظفي الإدارة الضريبية والمكلفين في المناطق الزراعية.

أما مجال ضريبة القيمة المضافة فقد كانت بمتوسط حسابي قدره (3.45) بدرجة استجابة كبيرة.

أما ضريبة الأملاك فقد كانت أعلى فقرة (9) والتي نصت على أن (اعفاء الأراضي الزراعية التي موقعها خارج حدود البلديات) بمتوسط حسابي قدره (4.36) بدرجة استجابة موافق بشدة.

أما مجال الهدف المالي فقد كان بمتوسط حسابي قدره (3.51) بدرجة استجابة موافق، أي أن الضرائب المفروضة سواء كانت ضريبة دخل أو قيمة مضافة أو أملاك على القطاع الزراعي في مجال الهدف المالي كانت مناسبة للقطاع الزراعي.

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة

الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	اعفاء المشاريع الزراعية الاستثمارية المحلية والأجنبية الهادفة اقتصادياً من ضريبة الدخل من خلال قانون تشجيع الاستثمار.	4.0629	.95548	موافق
2.	تشجيع تطوير المشاريع الزراعية من خلال اعفاء أرباح استبدال الأصول الثابتة.	3.9943	.51340	موافق
3.	اخضاع المشروع الزراعي للشخص المعنوي لنسبة ضريبة 15% مماثلة للمفروضة على المشاريع الخدمائية (بنوك، وشركات تأمين).	2.6743	1.28566	محايد
4.	اعفاء المشرع الفلسطيني المشاريع الزراعية ذات الحجم الصغير والمتوسط من ضريبة الدخل من خلال اعفاء الأرباح الصافية لغاية 300000 شيكل.	4.1800	1.07812	موافق
5.	السماح للمشروع الزراعي بتدوير الخسائر التي تلحق بمشروعه لمدة 5 سنوات.	3.9486	.92571	موافق
	ضريبة دخل	3.7749	.51771	موافق
6.	اخضاع تصدير المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لنسبة 0%.	4.3971	.75283	موافق بشدة
7.	ارتباط نسبة ض. ق. م المضافة المفروضة على المزارع الفلسطيني بنسبة المفروضة على المزارع الاسرائيلي مع امكانية الزيادة بنسبة أو تخفيضها بمقدار 2%.	3.0286	.96902	محايد
8.	فرض ض. ق. م على المشاريع الزراعية بنسبة مماثلة للمشاريع الانتاجية أو الخدمائية.	2.2714	1.27934	معارض
9.	يركز قانون ض. ق. م على اخضاع المشاريع الزراعية ذات الحجم المتوسط والكبير من خلال اعفاء المشاريع الزراعية التي تقل مبيعاتها السنوية عن 120000 شيكل.	3.2714	1.11414	محايد

درجة الإجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	رقم
موافق	.81077	4.1371	السماح للمشروع الزراعي باسترداد ض. ق. م المدفوعة على مشترياته نقداً إذا كانت مبيعاته خاضعة للنسبة ض. ق. م 0% أو لحق به خسائر.	10.
موافق	.52350	3.4211	ضريبة قيمة مضافة	
معارض	1.34752	2.1629	فرض نسبة ضريبة الأملاك على الأراضي الزراعية بنفس النسبة المفروضة على الأراضي التي تمتلك بهدف المتاجرة.	11.
محايد	.75544	3.3457	لم تعفى الأراضي الزراعية من ضريبة الأملاك في ظل اعفاء مؤسسات في ظاهر أمرها لا تحقق الربح يؤثر سلباً على تشجيع استغلال الأراضي الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.	12.
موافق	.79264	3.9543	لم ينص القانون على اعفاء الأراضي الزراعية التي يملكها الأفراد أو شركات القطاع الخاص مما يترتب عليها الحد من تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.	13.
محايد	.63812	3.1543	ضريبة أملاك	
موافق	.33314	3.4945	أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمجال الهدف الاقتصادي حيث كانت

درجات الاستجابة على فقرات هذا المجال ما بين موافق بشدة و موافق ومحايد ومعارض.

في محور ضريبة الدخل كانت المرتبة الأولى لصالح الفقرة رقم (4) والتي نصت على

أن (اعفاء المشرع الفلسطيني المشاريع الزراعية ذات الحجم الصغير والمتوسط من ضريبة الدخل من خلال اعفاء الأرباح الصافية لغاية 300000 شيكل) بمتوسط حسابي قدره (4.18) بدرجة استجابة موافق، حيث أن اجابة أفراد عينة الدراسة من المكلفين وموظفي الادارة الضريبية كانت بدرجة الموافقة حيث المشروع الفلسطيني يعفي المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة من ضريبة الدخل.

أما الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة فقد كانت الفقرة رقم (3) والتي نصت على أن (اخضاع المشروع الزراعي للشخص المعنوي لنسبة ضريبة 15% مماثلة للمفروضة على المشاريع الخدمائية (بنوك، وشركات تأمين) بمتوسط حسابي قدره (2.67) بدرجة استجابة محايد، أي أن اجابة أفراد العينة من موظفي الدائرة الضريبة والمزارعين بدرجة الاستجابة المحايد، تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن اخضاع المشاريع الزراعية لنسبة 15% مماثلة للمفروضة على المشاريع الخدمائية بنوك وشركات تأمين يعتبر مجحف بحق المزارعين لذلك كانت الاجابة بين المزارعين والموظفين في الادارة الضريبية بدرجة المحايد.

أما المتوسط الحسابي الكلي لضريبة الدخل كان قدره (3.77) بدرجة استجابة موافق، أي أن أفراد عينة الدراسة من موظفي الدائرة الضريبية والمزارعين كانت اجاباتهم على ضريبة الدخل المفروضة بدرجة استجابة موافق، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن ضريبة الدخل المفروضة على القطاع الزراعي استثنت المشاريع الزراعية الاستثمارية المحلية والأجنبية الهادفة اقتصادياً من ضريبة الدخل من خلال قانون تشجيع الاستثمار، وذلك لتشجيع وتطوير المشاريع الزراعية وذلك من خلال اعفاء أرباح استبدال الأصول الثابتة.

بالنسبة لمحور ضريبة القيمة المضافة كانت أعلى فقرة هي الفقرة السادسة والتي نصت على أن (اخضاع تصدير المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لنسبة 0%) بمتوسط حسابي قدره (4.39) بدرجة استجابة موافق بشدة، تعزو الباحثة إلى أن المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني تم اعفاءها من ضريبة القيمة المضافة مقابل تسجيلها في دائرة ضريبة القيمة المضافة لتشجيع المستثمرين الزراعيين على الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

أما الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة فقد كانت الفقرة رقم (8) والتي نصت على أن (فرض ض. ق. م على المشاريع الزراعية بنسبة مماثلة للمشاريع الانتاجية أو الخدمائية) بمتوسط حسابي قدره (2.27) بدرجة استجابة محايد، تعزو الباحثة ذلك إلى أن فرض ضريبة

قيمة مضافة على المشاريع الزراعية بنسب مماثلة للمشاريع الانتاجية أو الخدماتية يعتبر غير عادل مقارنة بباقي القطاعات.

أما المجال الكلي لضريبة القيمة المضافة فقد كانت بمتوسط حسابي قدره (3.42) بدرجة استجابة موافق، أي أن اجابة أفراد عينة الدراسة على محور ضريبة القيمة المضافة بأنها مناسبة بدرجة كلية للمزارعين.

تبين في محور ضريبة الأملاك بأن أعلى فقرة كانت الفقرة رقم (13) والتي نصت على أن (لم ينص القانون على اعفاء الأراضي الزراعية التي يملكها الأفراد أو شركات القطاع الخاص مما يترتب عليها الحد من تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي) بمتوسط حسابي قدره (3.95) بدرجة استجابة موافق، تعزو الباحثة ذلك إلى أن قانون ضريبة الأملاك لم ينص على اعفاء الأراضي الزراعية سواء التي يملكها أشخاص طبيعيين أي مزارعين أو شركات قطاع خاص من أي ضرائب بالتالي يتوقف عليها الحد من تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.

أما الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة كانت الفقرة رقم (11) والتي نصت على أن (فرض نسبة ضريبة الأملاك على الأراضي الزراعية بنفس النسبة المفروضة على الأراضي التي تمتلك بهدف المتاجرة) بمتوسط حسابي قدره (2.16) بدرجة استجابة محايد، تعزو الباحثة لك إلى أن فرض نسبة الضريبة نفسها على الاراضي الزراعية للأشخاص العاديين ونفس النسبة على الاراضي التي تمتلكها القطاع الخاص ذلك يعتبر غير عادل بحق المزارعين فلذلك حبذا لو تم العمل على تخفيض النسبة للأشخاص الطبيعيين على عكس الشركات التجارية أو القطاع الخاص الهدف الاساسي الذي يسعى له هو الربح.

أما ضريبة الأملاك فقد كانت بمتوسط حسابي قدره (3.15) بدرجة استجابة محايد، تعزو الباحثة ذلك إلى أن ضريبة الاملاك كانت غير عادلة للمزارعين فكانت نسبة الضريبة نفسها للقطاع الخاص والأشخاص الطبيعيين.

أما مجال الهدف الاقتصادي فقد كان بمتوسط حسابي قدره (3.49) بدرجة استجابة موافق، أي أن أفراد عينة الدراسة من موظفي الدائرة الضريبية ومحاسبي المزارعين يرون بأن

الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية ملائم للهدف الاقتصادي.

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	منح اعفاء من ضريبة الدخل للشخص الطبيعي ذو النشاط الزراعي من شأنه تخفيف الأعباء على الطبقات الفقيرة (اجتماعي).	4.2229	.63925	موافق بشدة
2.	فرض نسبة ضريبة دخل ثابتة على الشخص المعنوي ذو النشاط الزراعي لم تراعي توزيع العبء الضريبي حسب المقدرة.	3.2771	1.21608	محايد
3.	التدقيق في ضريبة الدخل يتم حسب الفطنة والدراية من شأنه تحقيق اعادة توزيع الدخل بشكل عادل (اجتماعي).	3.6343	1.14705	موافق
4.	عدم وجود اجراءات موحدة في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة الدخل في تدقيق القطاع الزراعي يترتب على ذلك عدم تحقيق العدالة الضريبية تبعاً للمكتب الضريبي الذي يتبع له المزارع.	3.9400	.93597	موافق
5.	تفرض غرامات في ضريبة الدخل على التأخر في دفع الضريبة يترتب عليها التمييز بين الشخص الملتزم وغير الملتزم.	3.8000	.72214	موافق
	ضريبة الدخل	3.7749	.51771	موافق
6.	اعفاء المزارع الذي لم تتجاوز مبيعاته السنوية 120000 شيكل من ضريبة القيمة المضافة للحد من أعباء الطبقات الفقيرة.	4.0086	.93480	موافق
7.	عدم وجود اجراءات موحدة في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة القيمة المضافة لتدقيق القطاع الزراعي يترتب على ذلك عدم تحقيق العدالة الضريبية تبعاً للمكتب الضريبي الذي يتبع له المزارع.	4.0714	.75552	موافق

درجة الإجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	رقم
موافق	.57228	3.8171	يتم فرض غرامات في ضريبة القيمة المضافة على التأخير في دفع الضريبة المستحقة على المزارعين يترتب عليها التمييز بين الشخص الملتزم وغير الملتزم.	8.
موافق	.78669	3.9943	عدم تصاعد الضريبة فإنها تحمل من هم دخولهم منخفضة أعباء ضريبة بنفس النسبة التي يتحملها أصحاب الدخل المرتفعة (هدف اجتماعي).	9.
موافق	.53258	3.9729	ضريبة قيمة مضافة	
محايد	1.07774	2.7514	تفرض ضريبة الأملاك على أصحاب الدخل المرتفعة من القطاع الزراعي كون من يملك أرض زراعية لا يمكن أن يكون من الفقراء.	10.
موافق	.88256	3.7600	لم تشجع ضريبة الأملاك على الأراضي الزراعية استغلال الأراضي الزراعية النائية.	11.
محايد	1.05734	2.9514	فرض غرامات على من يتأخر بدفع ضريبة الأملاك خلال الفترة القانونية للتمييز بين المزارع الملتزم وغير الملتزم.	12.
موافق	.75126	3.9914	عدم تصاعد الضريبة فإنها تحمل من هم دخولهم منخفضة أعباء ضريبة بنفس النسبة التي يتحملها أصحاب الدخل المرتفعة.	13.
محايد	.57322	3.3636	ضريبة أملاك	
موافق	.39460	3.7092	أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمجال الهدف الاجتماعي حيث كانت درجات الاستجابة على فقرات هذا المجال ما بين موافق بشدة وموافق ومحايد.

في محور ضريبة الدخل كانت المرتبة الأولى لصالح الفقرة رقم (1) والتي نصت على أن (منح إعفاء من ضريبة الدخل للشخص الطبيعي ذو النشاط الزراعي من شأنه تخفيف الأعباء على الطبقات الفقيرة (اجتماعي) بمتوسط حسابي قدره (4.22) بدرجة استجابة موافق بشدة،

حيث أن اجابة أفراد عينة الدراسة من المزارعين وموظفي الادارة الضريبية كانت بدرجة الموافقة الكبيرة.

أما الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة فقد كانت الفقرة رقم (2) والتي نصت على أن (فرض نسبة ضريبة دخل ثابتة على الشخص المعنوي ذو النشاط الزراعي لم تراعي توزيع العبء الضريبي حسب المقدرة) بمتوسط حسابي قدره (3.27) بدرجة استجابة محايد، أي أن اجابة أفراد العينة من المزارعين و موظفي الدائرة الضريبية بدرجة الاستجابة المحايد، تعزو الباحثة ذلك إلى أن فرض نسبة ضريبة دخل ثابتة على الشخص المعنوي ذو النشاط الزراعي يعتبر غير عادل حيث حبذا لو تم مراعاة فرض الضريبة حسب المقدرة المالية للشخص.

أما محور ضريبة الدخل فقد كان بمتوسط حسابي قدره (3.77) بدرجة استجابة موافق، أي أن أفراد عينة الدراسة من موظفي الدائرة الضريبية والمزارعين كانت اجاباتهم على ضريبة الدخل المفروضة بدرجة استجابة موافق.

بالنسبة لمجال ضريبة القيمة المضافة كانت أعلى فقرة هي الفقرة السابعة والتي نصت على أن (عدم وجود اجراءات موحدة في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة القيمة المضافة لتدقيق القطاع الزراعي يترتب على ذلك عدم تحقيق العدالة الضريبة تبعاً للمكتب الضريبي الذي يتبع له المزارع) بمتوسط حسابي قدره (4.07) بدرجة استجابة موافق، تعزو الباحثة ذلك إلى أن عدم وجود اجراءات موحدة في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة القيمة المضافة على القطاع الزراعي يترتب عليه عدم تحقيق العدالة الضريبية بالنسبة للمكتب الضريبي الذي يتبع له المزارع.

أما الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة فقد كانت الفقرة رقم (8) والتي نصت على أن (يتم فرض غرامات في ضريبة القيمة المضافة على التأخير في دفع الضريبة المستحقة على المزارعين يترتب عليها التمييز بين الشخص الملتزم وغير الملتزم) بمتوسط حسابي قدره (3.81) بدرجة استجابة موافق.

أما محور ضريبة القيمة المضافة فقد كانت بمتوسط حسابي قدره (3.97) بدرجة استجابة موافق، أي أن اجابة أفراد عينة الدراسة على محور ضريبة القيمة المضافة بأنها مناسبة بدرجة كلية للمزارعين.

تبين في محور ضريبة الأملاك بأن أعلى فقرة كانت الفقرة رقم (13) والتي نصت على أن (عدم تصاعد الضريبة فإنها تحمل من هم دخولهم منخفضة أعباء ضريبية بنفس النسبة التي يتحملها أصحاب الدخل المرتفعة) بمتوسط حسابي قدره (3.99) بدرجة استجابة موافق.

أما الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة كانت الفقرة رقم (10) والتي نصت على أن (تفرض ضريبة الأملاك على أصحاب الدخل المرتفعة من القطاع الزراعي كون من يملك أرض زراعية لا يمكن أن يكون من الفقراء) بمتوسط حسابي قدره (2.75) بدرجة استجابة محايد.

أما ضريبة الأملاك فقد كانت بمتوسط حسابي قدره (3.36) بدرجة استجابة محايد.

أما مجال الهدف الاجتماعي فقد كان بمتوسط حسابي قدره (3.70) بدرجة استجابة موافق، أي أن أفراد عينة الدراسة من موظفي الدائرة الضريبية ومحاسبي المزارعين يرون بأن الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية ملائم للهدف الاجتماعي.

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة الكلية

درجة الإجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	الترتيب
موافق	.38766	3.5132	الهدف المالي	1.
موافق	.33314	3.4945	الهدف الاقتصادي	2.
موافق	.39460	3.7092	الهدف الاجتماعي	3.
موافق	.28451	3.5723	المجال الكلي	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة بالإضافة إلى المجال الكلي قد كانت على النحو التالي:

بلغ المتوسط الحسابي لمجال الهدف المالي (3.51)، كما بلغ المتوسط الحسابي لمجال الهدف الاقتصادي (3.49)، أما مجال الهدف الاجتماعي فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.70)، أما المجال الكلي فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.57) وقد كانت جميع درجات الإجابة على المجالات بالإضافة إلى المجال الكلي بدرجة موافق.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية:

فحص السؤال الفرعي الأول الذي ينص على: مامدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والأموال على القطاع الزراعي للهدف المالي؟.

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والجدول رقم (16) يبين ذلك:

جدول (16) المتوسطات الحسابية وقيمة sig لإخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والأموال وبين تحقيق الهدف المالي للدولة

الرقم	المجال	العينة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة t	قيمة الدلالة الاحصائية
	أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والأموال في تحقيق الهدف المالي للدولة	350	3.5132	%70.2	169.549	.000

نستنتج من الجدول رقم(16) أن المتوسط الحسابي النسبي (%70.2) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي دالة احصائية حيث إنها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والأموال وبين تحقيق الهدف المالي للدولة، من قبل أفراد العينة. وبذلك فإن السؤال الفرعي الأول القائل بأن إقرار إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والأموال

وبين تحقيق الهدف المالي للدولة تؤثر بصورة ذات دلالة احصائية على الهدف المالي بدرجة كبيرة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة العمل على تخفيض الضريبة المفروضة على القطاع الزراعي سواء كانت ضريبة الدخل أو المضافة أو الأملاك، اتفقت هذه الدراسة مع دراسة عبد الدايم (2018): أن هناك أثر لوجود الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الأنظمة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية كما بينت النتائج بأن هناك أثر للإعفاءات الضريبية على انخفاض حجم التهرب الضريبي، واختلفت مع دراسة (الهيموني، 2017) التي توصلت إلى أنه لا توجد علاقة إحصائية بين الرؤية والرسالة و توسيع القاعدة الضريبية.

فحص السؤال الفرعي الثاني الذي ينص على: مامدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والأملاك على القطاع الزراعي للهدف الاقتصادي للضريبة؟.

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والجدول رقم(17) يبين ذلك:

جدول (17) المتوسطات الحسابية وقيمة sig لإخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة

الرقم	المجال	العينة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة t	قيمة الدلالة الاحصائية
	أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة.	350	3.4945	69.8	196.244	.000

نستنتج من الجدول رقم (17) أن المتوسط الحسابي النسبي (69.8%) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي دالة احصائية حيث إنها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والأملاك وبين تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة، من قبل أفراد العينة. وبذلك فإن السؤال الفرعي الثاني القائل بأن إقرار إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة تؤثر بصورة ذات دلالة احصائية على الهدف

الاقتصادي بدرجة كبيرة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة العمل على تخفيض الضريبة المفروضة على القطاع الزراعي سواء كانت ضريبة الدخل أو المضافة أو الأملاك، لما لها من تأثير على الاقتصاد الزراعي في فلسطين وخاصة في مناطق السقي، واختلفت مع دراسة الهيموني (2017) التي توصلت إلى أنه لا توجد علاقة إحصائية بين الرؤية والرسالة و توسيع القاعدة الضريبية.

فحص السؤال الفرعي الثالث الذي ينص على: مامدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والأملاك على القطاع الزراعي للهدف الاجتماعي للضريبة؟.

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والجدول رقم (18) يبين ذلك:

جدول (18) المتوسطات الحسابية وقيمة sig لإخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة

الرقم	المجال	العينة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة t	قيمة الدلالة الاحصائية
	اثر اخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة.	350	3.4945	78.8	196.244	0.000

نستنتج من الجدول رقم (18) أن المتوسط الحسابي النسبي (78.8%) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي دالة احصائية حيث إنها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة اخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والأملاك وبين تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة من قبل أفراد العينة. وبذلك فإن السؤال الفرعي الثالث القائل بأن إقرار إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة تؤثر بصورة ذات دلالة احصائية على الهدف الاجتماعي بدرجة كبيرة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة العمل على تخفيض الضريبة المفروضة على القطاع الزراعي سواء كانت ضريبة الدخل أو المضافة أو الأملاك، لما لها من تأثير على

الهدف الاجتماعي للقطاع الزراعي في فلسطين وبشكل خاص في مناطق السقي في مدن (جنين، وطوباس، وأريحا)، واتفقت مع دراسة (حسن، 2014) بأن هناك دوراً محدوداً لتوحيد الإيرادات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين من خلال توفر قانون عصري مرن يلائم النظام الموحد و أشارت نتائج المقابلات إلى أن توحيد الإيرادات الضريبية يرفع من جاهزية الجهاز الضريبي و يخفض من حجم التهرب الضريبي.

فحص السؤال الرئيس الثاني الذي ينص على: هل يوجد فروق في وجهة نظر متغيرات الدراسة (الموظف، المزارع) في مدى تحقيق الواقع الضريبي للأهداف الضريبية؟.

ومن أجل الاجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة والجدول

التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول (19) نتائج اختبار (T.test) للعينات المستقلة لفحص مستوى دلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان العمل

المجال	مكان العمل	العدد	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
الهدف المالي	موظف ادارة ضريبية	150	3.8061	348	16.174	.000
	قطاع زراعي	200	3.2936			
الهدف الاقتصادي	موظف ادارة ضريبية	150	3.6856	348	10.701	.000
	قطاع زراعي	200	3.3512			
الهدف الاجتماعي	موظف ادارة ضريبية	150	3.7144	348	.210	.834
	قطاع زراعي	200	3.7054			
المجال الكلي	موظف ادارة ضريبية	150	3.7354	348	10.683	.000
	قطاع زراعي	200	3.4501			

تبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة لمجالات الدراسة الكلية كانت كما يلي:

كانت قيمة الدلالة الاحصائية لمجال الهدف المالي (0.000) وهذه القيمة أقل من القيمة

المفترضة $a \leq 0.05$ أي أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في

مجال الهدف المالي وكانت الفروق لصالح موظفي الادارة الضريبية وذلك كون المتوسط الحسابي لهم أعلى (3.8061).

أما مجال الهدف الاقتصادي فقد كانت قيمة الدلالة الاحصائية (0.000) وهذه القيمة أقل من القيمة المفترضة ($a \leq 0.05$) أي أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في مجال الهدف الاقتصادي وكانت الفروق لصالح موظفي الادارة الضريبية وذلك كون المتوسط الحسابي لهم أعلى (3.68).

في مجال الهدف الاجتماعي كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.834) وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($a \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في مجال الهدف الاجتماعي.

أما مجال الدراسة الكلي فقد كانت قيمة الدلالة الاحصائية (0.000) وهذه القيمة أقل من القيمة المفترضة ($a \leq 0.05$) أي أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في المجال الكلي، وانفقت الدراسة مع دراسة عمرية، 2014 التي توصلت إلى أن درجة ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب والتي تعزي إلى (رأس المال وطبيعة النشاط الزراعي) متوسطة، وذلك وفقا لوجود ضريبة القيمة المضافة حسب مؤشر قياس متوسط الإجابات إلى القيمة القصوى للمقياس (62.75%)، وضريبة الدخل (62.1%) وكذلك لوجود الرسوم الجمركية (65.6%).

النتائج والتوصيات

النتائج البحثية

في مجال الهدف المالي تم التوصل إلى مايلي:

اعفاء الشخص الطبيعي للنشاط الزراعي من ضريبة الدخل.

فرض خصوم تشجيعية لمن يدفع ضريبة الدخل المستحقة عليه خلال الفترة القانونية.

اعفاء مشاريع الزراعة سواء زراعي أو نباتي من ضريبة القيمة المضافة والتي لم تتجاوز مبيعاته السنوية 120000 شيكل.

اعفاء الأراضي الزراعية التي موقعها خارج حدود البلديات من ضريبة الأملاك.

فرض خصوم تشجيعية لمن يقوم بدفع ضريبة الأملاك حسب القدرة القانونية.

في مجال الهدف الاقتصادي تم التوصل إلى:

اعفاء المشرع الفلسطيني المشاريع الزراعية ذات الحجم الصغير والمتوسط من ضريبة الدخل من خلال اعفاء الأرباح الصافية لغاية 300000 شيكل.

اخضاع تصدير المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لنسبة 0% من ضريبة القيمة المضافة.

السماح للمشروع الزراعي باسترداد ض. ق. م المدفوعة على مشترياته نقداً إذا كانت مبيعاته خاضعة للنسبة ض. ق. م 0% أو لحق به خسائر.

في مجال الهدف الاجتماعي تم التوصل إلى:

منح اعفاء من ضريبة الدخل للشخص الطبيعي ذو النشاط الزراعي من شأنه تخفيف الأعباء على الطبقات الفقيرة (اجتماعي).

اعفاء المزارع الذي لم تتجاوز مبيعاته السنوية 120000 شيكل من ضريبة القيمة المضافة للحد من أعباء الطبقات الفقيرة.

عدم وجود اجراءات موحدة في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة القيمة المضافة لتدقيق القطاع الزراعي يترتب على ذلك عدم تحقيق العدالة الضريبية تبعاً للمكتب الضريبي الذي يتبع له المزارع.

النتائج الاحصائية

النتائج المتعلقة بسؤال الدرسي الرئيس:

بلغ المتوسط الحسابي لمجال الهدف المالي (3.51)، كما بلغ المتوسط الحسابي لمجال الهدف الاقتصادي (3.49)، أما مجال الهدف الاجتماعي فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.70)، أما المجال الكلي فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.57) وقد كانت جميع درجات الإجابة على المجالات بالإضافة إلى المجال الكلي بدرجة موافق.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الفرعية:

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: مامدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والاملاك على القطاع الزراعي للهدف المالي للضريبة ، تبين أن المتوسط الحسابي النسبي (70.2%) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي دالة احصائية حيث إنها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف المالي للدولة، من قبل أفراد العينة. وبذلك فإن السؤال الفرعي الأول القائل بأن إقرار إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف المالي للدولة تؤثر بصورة ذات دلالة احصائية على الهدف المالي بدرجة كبيرة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة العمل على تخفيض الضريبة المفروضة على القطاع الزراعي سواء كانت ضريبة الدخل أو المضافة أو الأملاك.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: مامدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والاملاك على القطاع الزراعي للهدف الاقتصادي للضريبة ، بحيث تم التوصل إلى أن المتوسط الحسابي النسبي (69.8%) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي دالة احصائية حيث إنها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة اخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة، من قبل أفراد العينة. وبذلك فإن السؤال الفرعي الثاني القائل بأن إقرار إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة تؤثر بصورة ذات دلالة احصائية على الهدف الاقتصادي بدرجة كبيرة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة العمل على تخفيض الضريبة المفروضة على القطاع الزراعي سواء كانت ضريبة الدخل أو المضافة أو الأملاك، لما لها من تأثير على الاقتصاد الزراعي في فلسطين وخاصة في مناطق السقي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: مامدى تحقيق واقع ضريبة الدخل والقيمة المضافة والاملاك على القطاع الزراعي للهدف الاجتماعي للضريبة ،تم التوصل إلى أن المتوسط الحسابي النسبي (78.8%) وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي دالة احصائية حيث إنها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة اخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة من قبل أفراد العينة. وبذلك فإن السؤال الفرعي الثالث القائل بأن إقرار إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك وبين تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة تؤثر بصورة ذات دلالة احصائية على الهدف الاجتماعي بدرجة كبيرة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة العمل على تخفيض الضريبة المفروضة على القطاع الزراعي سواء كانت ضريبة الدخل أو المضافة أو الأملاك، لما لها من تأثير على الهدف الاجتماعي للقطاع الزراعي في فلسطين وبشكل خاص في مناطق السقي في مدن (جنين، وطوباس، وأريحا)

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثاني: يوجد فروق في وجهة نظر متغيرات الدراسة (الموظف ،المزارع) في تحقيق الواقع الضريبي للاهداف الضريبية للقطاع الزراعي في فلسطين.

التوصيات

1. مراعاة فرض ضريبة الدخل حسب دخل النشاط الزراعي للمزارعين.
2. ضرورة اعطاء خصوم تشجيعية للمزارعين حتى يتم دفع الضريبة المستحقة عليه خلال الفترة المسموحة.
3. ضرورة العمل على وجود اجراءات موحدة في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة الدخل في تدقيق القطاع الزراعي لتحقيق العدالة الضريبية تبعاً للمكتب الضريبي الذي يتبع له المزارع.
4. الاسهام في تقليل ضريبة القيمة المضافة او اعفاء المشاريع الزراعية والتي لم تتجاوز مبيعاتها السنوية 120000 شيكل.
5. ضرورة العمل على تقليل الضريبة المفروضة على الأراضي الزراعية التي تدخل في حدود البلدية.
6. تشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية وجذب المستثمرين المحليين والاجانب خاصة تلك المشاريع الهادفة اقتصادياً من خلال اعفاء المستثمرين من ضريبة الدخل أو تقليل النسبة المفروضة عليها.
7. ضرورة العمل على فرض غرامات في ضريبة الدخل على التأخر في دفع الضريبة يترتب عليها التمييز بين الشخص الملتزم وغير الملتزم.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبو هلال، السلامين. (2019). المحاسبة الضريبية. منشورات جامعة القدس المفتوحة. عمان.
- أندرسون، جورج. (2013). الفدرالية المالية - مقدمة مقارنة. ط (1)، صنعاء، دار كتمان للنشر والتوزيع.
- الجحيشي، عبد الباسط علي جاسم. (2008). الإعفاءات من ضريبة الدخل. ط1. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- الحجاوي، حسام أبو علي. (2004). الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في الأردن. ط (1). عمان. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الحسن، الأخضر. (2018). أساسيات المالية العامة. ط (1). دار حميثرا للنشر والترجمة. مصر.
- الحسيني، قاسم إبراهيم. (2000). المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق. ط (1). مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. الأردن.
- خربوش، و يحيي. (1996). المالية العامة. ط(1). منشورات جامعة القدس المفتوحة. عمان.
- الرفاعي، خليل. (2005). المحاسبة الضريبية. ط(1). دار حنين للنشر والتوزيع. عمان.
- الزبيدي، عبد الباسط. (2007). وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي التباين في الأنظمة الضريبية القائمة في الدول العربية. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- زكي، رمزي. (1997). الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. ط (1). عالم المعرفة. الكويت.

ستيفنز، مارك. (1991). الضرائب في الضفة الغربية المحتلة 1967-1989. مؤسسة الحق. رام الله. فلسطين.

سليمان، مصطفى. (1990). المالية العامة. ط (1). عمان. دار المستقبل للنشر والتوزيع.

سوزي، عدلي ناشد. (2000). الوجيز في المالية العامة. ط (1). الدار الجامعية للنشر. مصر.

شريف، علي. (1998). ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) و تطبيقها على المقاولات. الجمعية المصرية للمالية العامة و الضرائب. القاهرة.

الشناوي، عبد السلام. (2011). الملامح الأساسية لنظام فرض الضريبة على القيمة المضافة بين النظرية و التطبيق. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية. طنطا. مصر.

عبد الكريم، و جابر. (2018). مؤشر العدالة الضريبية، مشروع التمويل من أجل التنمية. ط (1). مفتاح للطبع و النشر. فلسطين.

عرقاوي، مصطفى محمد. (1983). الضريبة على الدخل: الضفة الغربية حسب احكام القانون الأردني. دن. نابلس، فلسطين.

علاونة، عاطف. (1992). شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

علوان، و الزياتي. (2008). ضريبة القيمة المضافة المفاهيم، القياس، التطبيق. ط (1). دار الثقافة للنشر و التوزيع. عمان. الأردن.

عوض، باسم. (2012): الضريبة على القيمة المضافة. محاضرات علمية منشورة. جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية. القاهرة. مصر.

عوض، خالد عبد العليم. (2007). الضريبة على القيمة المضافة: دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية. ط (1). إيتراك للنشر و التوزيع. القاهرة. مصر.

الغريب، علام. (2011). الربح ونظرية الرفاهية الإقتصادية في الفقه الإسلامي، محاضرات علمية منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

القيسي، أعاد حمود. (1998). المالية العامة والتشريع الضريبية. ط (1). عمان. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

المراغي، محمود. (1983). القطاع العام في مجتمع متغير_تجربة مصر. ط (1). دار المستقبل العربي، مصر.

مشكور، وآخرون. المحاسبة الضريبية (أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق). ط(1). دار الضياء للنشر والتوزيع. العراق.

نور الدين، حامد. (2016). أثر إصلاح النظام الضريبي. ط(1). دار زهران للنشر و التوزيع. الجزائر.

الهلال، علي هادي عطية. (2012). الإتجاهات الجديدة في الضرائب المباشرة(دراسة قانونية مقارنة)- كلية القانون. جامعة ذي قار. العراق.

الرسائل الجامعية

البسطامي، مؤيد. (2006). ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين و ضريبة المبيعات المطبقة في الأردن (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

حمدان، مؤيد. (2003). ضريبة الأملاك في الضفة الغربية في ظل قانون (11) لعام 1954 و القوانين المعدلة له، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

الدايم، دعاء محمد جمعة عبد. (2018). أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

الدقة، عبد الرحمن. (2003). العدالة الضريبية في مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

السلفيتي، عبد الرحمن عقلة علي. (2004). تأثير ضريبة الدخل في تمويل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

الشلّة، علا محمد عبد المحسن. (2005). محددات الإيرادات العامة في فلسطين. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

صافي، هاشم. (2015). دور المحاسب القانوني في تعزيز الحصيلة الضريبية. دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دمشق. دمشق. سوريا.

عبد النبي، نبيل. (2000). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية للفترة 2000-2010. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.

عمرية، عبدالله. (2014). مدى إدراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر إخضاع هذا القطاع للضرائب. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

عيساوي، و بلعروسي. (2016). الامتيازات الجبائية لتحفيز الإستثمار الخاص في الجزائر، دراسة حالة ANSEJ. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان. الجزائر.

المراغي، أحمد عبد اللاه. (2016). الإصلاح التشريعي في مواجهة جرائم الاستثمار. المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2016.

مسيحي، دلال. (2006). السياسة الضريبية و دورها في تنمية الإقتصاد الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

موسى، مرو عبد العزيز. (2006). ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

المياحي، عمار فوزي. (2001). الإعفاء الضريبي في قانون ضريبة الدخل العراقي المرقم 113 لسنة 1982 المعدل. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة صدام. بغداد. العراق.

مياله، مؤيد جميل محمد. (2006). علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الهيمني، ساندي. (2017). التخطيط الإستراتيجي لدى ضريبة الدخل و علاقته بتوسيع القاعدة الضريبية (دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الخليل. الخليل. فلسطين.

المجلات العلمية

جرايسي، برهوم. (2007). العبء الضريبي الإسرائيلي أعلى من معدل العبء في الدول المتطورة، الحوار المتمدن، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2077.

الرضيع، حسن عطا. (2014). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب في الأراضي الفلسطينية - حالة نقدية لقطاع غزة. مجلة دراسات وأبحاث قانونية. العدد 4664.

سهر، و شاكر. (2017). الضريبة على القيمة المضافة و إمكانية تطبيقها في العراق - نموذج مقترح للتطبيق في العراق. مجلة كلية الإدارة و الإقتصاد للدراسات الإقتصادية و الإدارية و المالية. العراق. المجلد (10). عدد 2.

مهايني، محمد خالد. (2003). دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية و الإجتماعية. مجلة جامعة دمشق. المجلد 19. العدد 2.

منشورات المؤسسات

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان. (2014). الغش و التهرب الضريبي، الجزائر.

جامعة الفلوجة كلية الإدارة و الإقتصاد. (2005). الضرائب في فترة الحصار الاقتصادي (دراسة في حالة العراق للمدة 1995-2000. العراق.

جامعة القدس المفتوحة. (2006). الإقتصاد الإسلامي. عمان.

جامعة بيرزيت. (2014). منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، رام الله.

جامعة دمشق. (2014). مفهوم الضريبة - تعريفها وأشكالها. سوريا.

مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2011). الأبعاد الاجتماعية للضريبة في قطاع غزة. غزة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). (2009). بروتوكول عن العلاقات الاقتصادية بين حكومة دول إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني(بروتوكول باريس). فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية. (2007). واقع القطاع الزراعي في فلسطين. بيت لحم، فلسطين.

المنشورات و القوانين و الدوريات و التعميمات

اتفاقية لاهاي/ الإتفاقية الخاصة باحترام قوانين و أعراف الحرب البرية المادة 43 فقرة (5).

بروتوكول باريس الإقتصادي، 2013.

منشورات وزارة المالية الفلسطينية. (2008). دورة متقدمة في مجال الفحص الضريبي التدقيق في الدوائر الضريبية، بعنوان: عمل المراقبين من أهم الأعمال، القسم المهني، ضريبة القيمة المضافة، غير منشورة، 2008/8/26-29.

نظام بشأن رسوم على منتجات محلية (يهودا والسامرة)

المواقع الإلكترونية

أبو عمرو، أكرم. (2001): الاحتلال الإسرائيلي والتدهور البيئي في فلسطين. وكافة وفا للأبناء والمعلومات الفلسطينية. مجلة رؤية. العدد 8،

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3948

المراجع الأجنبية

Carolyn Orr . (2012). **The hows and whys of taxing farm- land varying state systems in Midwest continue to evolve.**

Ceylan, C. Yelboga. (2017). M. Ozalp, M. & Ilbasmis, E: ***Impact of Taxation on Price Formation in Agricultural Markets: Example from Antalya Greenhouse Production.*** Journal of Agricultural Science; Vol. 9, No. 6.

Criclivaia, D. (2016). **Impact of Moldovan Tax System on Local and Agriculture Sector Development: 25 Years of Experience and Challenges,** Rural Areas and Development, 13. Moldova State.

Mamanshetty, S. (2018). ***Impact of GST on Agricultural Sector,*** IJRAR **August** 2018, Volume 5, Issue 3.

Mertens, J. (2012). **Taxation in the Agricultural Sector in Mozambique: An Analysis of VAT Exemptions and Other Tax Issues,** United States Department of Agriculture (USDA). No. 13.

Pakistan institute of legislative department and transparency. (2011).

Taxing the agriculture income in Pakistan.

Williamson, J. Durst, R. & Farrigan, T. (2013). **The Potential Impact of Tax Reform on Farm Businesses and Rural Households**, United States Department of Agriculture (USDA). No. 107.

الملاحق

ملحق (1): الاستبانة



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المنازعات الضريبية

الأخوة/ الأخوات الكرام،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تقوم الباحثة اسراء الحاج حمد بإعداد دراسة ميدانية بعنوان: (الواقع الضريبي للقطاع الزراعي في فلسطين ومدى تحقيقه للأهداف الضريبية) ومن أجل إنجاز هذه الدراسة يستلزم الحصول على معلومات مختلفة من خلال الاستبانة المرفقة، لذا أرجوا من حضرتكم التكرم بالإجابة على هذه الاستبانة بدقة وعناية لما لهذه الدراسة من أهمية، علماً بأن البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة.

شاكراً لكم حسن تعاونكم،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

الباحثة: إسراء الحج حمد

القسم الأول: الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة للأسئلة الآتية:

مكان العمل:

() موظف إدارة ضريبية () قطاع زراعي

إذا كنت من موظفي الإدارة الضريبية يرجى تحديد لأي إدارة ضريبية تتبع:

() ضريبة الدخل () ضريبة القيمة المضافة

() الجمارك () ضريبة الأملاك

طبيعة العمل:

() مدير () نائب المدير

() رئيس قسم () مأمور تقدير () محاسب

المستوى العلمي:

() دبلوم () بكالوريوس

() دبلوم عالي () ماجستير () دكتوراة

عدد سنوات الخبرة:

() سنة فأقل () 5 سنوات فأقل

() 10 سنوات فأقل () أكثر من 10 سنوات

إذا كنت تعمل بالزراعة

1. مساحة الأراضي الزراعية:.....

2. طبيعة المحاصيل:.....

3. معدل الدخل الزراعي:.....

القسم الثاني: الرجاء الإجابة عن الأسئلة الآتية المتعلقة بموضوع الدراسة:

أولاً: مدى تحقيق الهدف المالي:

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والاملاك في تحقيق الهدف المالي للدولة						
1.	اعفاء الشخص الطبيعي للنشاط الزراعي.					
2.	اعفاء الشخص المعنوي للنشاط الزراعي لغاية 300000 شيكل دخل صافي.					
3.	فرض نسبة 15% على النشاط الزراعي مهما كان حجم الدخل المتحقق بعد تنزيل الدخل المعفى لغاية 300000.					
4.	فرض خصوم تشجيعية لمن يدفع الضريبة المستحقة عليه خلال الفترة القانونية.					
5.	فرض نسبة ض. ق. م 16% على الثروة الحيوانية.					
6.	فرض نسبة 0% على الثروة النباتية ما لم يتم معالجتها.					
7.	اعفاء مشاريع الزراعية سواء زراعي أو نباتي ولم تتجاوز مبيعاته السنوية 120000 شيكل.					
8.	فرض نسبة 10% على الأراضي الزراعية داخل حدود البلديات فقط.					
9.	اعفاء الأراضي الزراعية التي موقعها خارج حدود البلديات.					
10.	فرض خصوم تشجيعية لمن يقوم بدفع الضريبة حسب الفترة القانونية.					
11.	إعادة تخمن القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية كل 5 سنوات بالرغم من الزيادة المتسارعة في قيمة الأراضي.					

معارض جداً	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	الفقرة	الرقم
أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والإملاك في تحقيق الهدف الاقتصادي للدولة						
					اعفاء المشاريع الزراعية الاستثمارية المحلية والأجنبية الهادفة اقتصادياً من ضريبة الدخل من خلال قانون تشجيع الاستثمار.	12.
					تشجيع تطوير المشاريع الزراعية من خلال اعفاء أرباح استبدال الأصول الثابتة.	13.
					اخضاع المشروع الزراعي للشخص المعنوي لنسبة ضريبة 15% مماثلة للمفروضة على المشاريع الخدماتية (بنوك، وشركات تأمين).	14.
					اعفاء المشرع الفلسطيني المشاريع الزراعية ذات الحجم الصغير والمتوسط من ضريبة الدخل من خلال اعفاء الأرباح الصافية لغاية 300000 شيكل.	15.
					السماح للمشروع الزراعي بتدوير الخسائر التي تلحق بمشروعه لمدة 5 سنوات.	16.
					اخضاع تصدير المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لنسبة 0%.	17.
					ارتباط نسبة ض. ق. م المضافة المفروضة على المزارع الفلسطيني بنسبة المفروضة على المزارع الاسرائيلي مع امكانية الزيادة بنسبة أو تخفيضها بمقدار 2%.	18.
					فرض ض. ق. م على المشاريع الزراعية بنسبة مماثلة للمشاريع الانتاجية أو الخدماتية.	19.
					يركز قانون ض. ق. م على اخضاع المشاريع الزراعية ذات الحجم المتوسط والكبير من خلال اعفاء المشاريع الزراعية التي تقل مبيعاتها السنوية عن 120000 شيكل.	20.

معارض جداً	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	الفقرة	الرقم
					السماح للمشروع الزراعي باسترداد ض. ق. م المدفوعة على مشترياته نقداً إذا كانت مبيعاته خاضعة للنسبة ض. ق. م 0% أو لحق به خسائر.	21.
					فرض نسبة ضريبة الأملاك على الأراضي الزراعية بنفس النسبة المفروضة على الأراضي التي تمتلك بهدف المتاجرة.	22.
					لم تعفى الأراضي الزراعية من ضريبة الأملاك في ظل اعفاء مؤسسات في ظاهر أمرها لا تحقق الربح يؤثر سلباً على تشجيع استغلال الأراضي الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.	23.
					لم ينص القانون على اعفاء الأراضي الزراعية التي يملكها الأفراد أو شركات القطاع الخاص مما يترتب عليها الحد من تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.	24.
أثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل والمضافة والإملاك في تحقيق الهدف الاجتماعي للدولة						
					منح اعفاء من ضريبة الدخل للشخص الطبيعي ذو النشاط الزراعي من شأنه تخفيف الأعباء على الطبقات الفقيرة (اجتماعي).	25.
					فرض نسبة ضريبة دخل ثابتة على الشخص المعنوي ذو النشاط الزراعي لم تراعي توزيع العبء الضريبي حسب المقدرة.	26.
					التدقيق في ضريبة الدخل يتم حسب الفطنة والدراية من شأنه تحقيق إعادة توزيع الدخل بشكل عادل (اجتماعي).	27.
					عدم وجود اجراءات موحدة في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة الدخل في تدقيق القطاع الزراعي يترتب على ذلك عدم تحقيق العدالة الضريبية تبعاً للمكتب الضريبي الذي يتبع له المزارع.	28.

معارض جداً	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	الفقرة	الرقم
					تفرض غرامات في ضريبة الدخل على التأخر في دفع الضريبة يترتب عليها التمييز بين الشخص الملتزم وغير الملتزم.	29.
					اعفاء المزارع الذي لم تتجاوز مبيعاته السنوية 120000 شيكل من ضريبة القيمة المضافة للحد من أعباء الطبقات الفقيرة.	30.
					عدم وجود اجراءات موحدة في الدوائر الضريبية المختلفة لضريبة القيمة المضافة لتدقيق القطاع الزراعي يترتب على ذلك عدم تحقيق العدالة الضريبية تبعاً للمكتب الضريبي الذي يتبع له المزارع.	31.
					يتم فرض غرامات في ضريبة القيمة المضافة على التأخير في دفع الضريبة المستحقة على المزارعين يترتب عليها التمييز بين الشخص الملتزم وغير الملتزم.	32.
					عدم تصاعد الضريبة فإنها تحمل من هم دخولهم منخفضة أعباء ضريبة بنفس النسبة التي يتحملها أصحاب الدخل المرتفعة (هدف اجتماعي).	33.
					تفرض ضريبة الأملاك على أصحاب الدخل المرتفعة من القطاع الزراعي كون من يملك أرض زراعية لا يمكن أن يكون من الفقراء.	34.
					لم تشجع ضريبة الأملاك على الأراضي الزراعية استغلال الأراضي الزراعية النائية.	35.
					فرض غرامات على من يتأخر بدفع ضريبة الأملاك خلال الفترة القانونية للتمييز بين المزارع الملتزم وغير الملتزم.	36.
					عدم تصاعد الضريبة فإنها تحمل من هم دخولهم منخفضة أعباء ضريبة بنفس النسبة التي يتحملها أصحاب الدخل المرتفعة.	37.



تقرير الدفعات

مبلغ الفترة	عدد	الاسم	نوع النموذج
73,624.00	249	جنين	160
16,161.00	57	طوباس	161
36,650.00	77	طولكرم	170
3,895.00	10	قلقيلية	180
17,924.00	31	أريحا	190
195,881.00	485		
820,686.81	209	المؤسسات غير الربحية	101
2,004,708.00	34	كبار المكلفين	110
413,312.43	72	رام الله	120
154,474.42	30	الرام	121
157,219.60	61	الخليل	130
13,889.50	7	جنوب الخليل	131
73,060.00	22	نابلس	140
113,542.00	46	بيت لحم	150
710.00	1	أبوديس	151
204,082.00	38	جنين	160
52,928.00	11	طوباس	161
316,971.59	86	طولكرم	170
28,343.00	24	قلقيلية	180
2,703.00	3	أريحا	190
4,356,630.35	644		
6,945,285.64	3,210		



تقرير الدفعات

من تاريخ الدفع 01/01/2014
الى تاريخ الدفع 31/12/2014
من مهنة 0000: مجالات زراعيه مختلفه
الى مهنة 0490: زراعة الاغراس
اقتطاعات 517 نعم
دفعة سيارة - دخل 522 نعم
ايصال دخل 524 نعم
قيض - دخل نعم
ترتيب حسب نماذج

مبلغ الفترة	عدد	الاسم	نوع النموذج
18,342.17	6	الإدارة العامة	اقتطاعات 517
1,341,280.95	327	المؤسسات غير الربحية	101
165,482.00	32	كبار المكلفين	110
22,908.14	35	رام الله	120
9,544.00	14	الرام	121
146,995.00	211	الخليل	130
1,982.00	27	جنوب الخليل	131
29,948.00	142	نابلس	140
4,139.00	30	سلفيت	141
302,495.00	314	بيت لحم	150
6,371.00	18	ابوديس	151
12,544.00	48	جنين	160
83,108.00	38	طوباس	161
8,875.00	60	طولكرم	170
8,289.00	25	قلقيلية	180
61,719.00	135	أريحا	190
2,224,022.26	1,462		
523.00	3	رام الله	دفعة سيارة - دخل 522
723.00	4	الخليل	130
1,690.00	5	جنوب الخليل	131
5,613.00	22	نابلس	140
1,261.00	5	بيت لحم	150
17,407.00	59	جنين	160
38,137.00	91	طوباس	161
12,998.00	42	طولكرم	170
2,870.00	8	قلقيلية	180
5,843.00	20	أريحا	190
87,065.00	259		
47,681.00	21	رام الله	ايصال دخل 524
1,105.00	5	الخليل	130
900.00	3	جنوب الخليل	131
67,816.00	27	نابلس	140
12,848.00	16	بيت لحم	150
20,043.00	73	جنين	160
109.00	1	طوباس	161



تقرير الدفعات

مبلغ الفترة	عدد	الاسم	نوع التمدج
23,268.00	19	طوكرم	170
9,340.00	14	لققيلية	180
18,748.00	18	اريجا	190
201,858.00	197		
135,975.83	34	الادارة العامة	100
1,074,624.43	260	المؤسسات غير الربحية	101
2,673,200.00	37	كبار المكلفين	110
119,141.88	55	رام الله	120
139,432.06	39	الرام	121
195,763.88	99	الخليل	130
48,877.00	35	نابلس	140
63,274.00	39	بيت لحم	150
4,206.00	2	ابوديس	151
29,520.00	15	جنين	160
19,680.00	9	طوباس	161
614,576.19	66	طوكرم	170
28,498.00	19	لققيلية	180
223,862.00	12	اريجا	190
5,370,631.27	721		
7,883,576.53	2,639		



تقرير الدفعات

مبلغ الفترة	عدد	الاسم	نوع النموذج
2,140.00	6	ابوديس	151
44,444.00	206	جنين	160
23,211.00	53	طوباس	161
33,011.00	37	طولكرم	170
28,654.00	42	قلقيلية	180
36,588.00	47	اريجا	190
287,268.00	492		
715,405.72	222	المؤسسات غير الربحية	101 قبض - دخل
1,941,393.00	30	كبار المكلفين	110
304,913.37	70	رام الله	120
286,883.64	39	الرام	121
183,995.13	66	الخليل	130
21,726.00	14	جنوب الخليل	131
114,533.00	50	نابلس	140
49,036.00	31	بيت لحم	150
9,090.00	9	ابوديس	151
121,337.00	44	جنين	160
54,389.00	23	طوباس	161
334,640.00	95	طولكرم	170
35,467.00	26	قلقيلية	180
78,421.00	15	اريجا	190
4,251,229.86	734		
6,864,911.29	3,464		



تقرير الدفعات

من تاريخ الدفع 01/01/2018
إلى تاريخ الدفع 31/12/2018
من مهنة 0000: مجالات زراعيه مختلفة
إلى مهنة 0490: زراعة الاغراس
اقتطاعات 517 نعم
دفعة سيارة - دخل 522 نعم
ايصال دخل 524 نعم
قبض - دخل نعم
ترتيب حسب نماذج نعم

مبلغ الفترة	عدد	الاسم	نوع النموذج
1,832,055.48	450	المؤسسات غير الربحية	اقتطاعات 517
181,284.00	13	كبار المكلفين	110
36,883.88	71	رام الله	120
91,798.00	588	الخليل	130
20,528.50	143	جنوب الخليل	131
20,810.60	99	نابلس	140
7,624.00	27	سلفيت	141
62,023.00	217	بيت لحم	150
9,357.00	25	ابوديس	151
20,346.00	60	جنين	160
63,851.00	82	طوباس	161
8,870.00	78	طولكرم	170
3,744.00	6	قلقيلية	180
115,941.00	336	اريجا	190
2,475,116.46	2,195		
2,659.00	9	رام الله	دفعة سيارة - دخل 522
2,941.00	9	الخليل	130
1,769.00	5	جنوب الخليل	131
11,565.00	43	نابلس	140
4,264.00	6	بيت لحم	150
65,990.00	224	جنين	160
42,648.00	105	طوباس	161
12,181.00	22	طولكرم	170
1,089.00	5	قلقيلية	180
1,040.00	2	اريجا	190
146,146.00	430		
300.00	1	المؤسسات غير الربحية	ايصال دخل 524
18,278.00	17	رام الله	120
1,368.00	2	الرام	121
16,484.00	39	الخليل	130
11,500.00	10	جنوب الخليل	131
49,358.00	39	نابلس	140
23,296.00	10	سلفيت	141
5,000.00	9	بيت لحم	150
5,200.00	3	ابوديس	151



تقرير الدفعات

مبلغ الفترة	عدد	الاسم	نوع النموذج
24,908.00	119	جنين	160
38,607.00	46	طوباس	161
21,821.00	34	طولكرم	170
26,240.00	44	قلقيلية	180
108,283.00	26	أريحا	190
1,435.00	1	غزة	210
352,078.00	400		
1,042,500.76	300	المؤسسات غير الربحية	101 قبض - دخل
1,655,100.00	27	كبار المكافين	110
360,513.67	98	رام الله	120
56,959.76	28	الرام	121
451,454.73	146	الخليل	130
434,323.00	47	جنوب الخليل	131
335,443.98	100	نابلس	140
50,193.00	23	سلفيت	141
73,981.00	37	بيت لحم	150
9,370.00	14	ابوديس	151
198,325.85	82	جنين	160
175,935.00	57	طوباس	161
564,820.95	67	طولكرم	170
37,779.00	21	قلقيلية	180
147,246.03	31	أريحا	190
5,593,946.73	1,078		
8,567,287.19	4,103		



تقرير الدفعات

من تاريخ الدفع 01/01/2017
إلى تاريخ الدفع 31/12/2017
من مهنة 0000: مجالات زراعية مختلفة
إلى مهنة 0490: زراعة الاغراس
اقتطاعات 517
دفعة سيارة - دخل 522 نعم
ايصال دخل 524 نعم
قيض - دخل نعم
ترتيب حسب نماذج نعم

مبلغ الفترة	عدد	الاسم	نوع النموذج
1,385,108.26	454	المؤسسات غير الربحية	اقتطاعات 517
161,472.00	10	كبار المكلفين	
48,655.70	58	رام الله	
3,894.00	7	الرام	
172,396.00	501	الخليل	
1,278.00	104	جنوب الخليل	
30,278.50	180	نابلس	
6,889.00	39	سلفيت	
58,204.00	241	بيت لحم	
36,512.00	43	ابوديس	
5,392.00	44	جنين	
41,953.00	38	طوباس	
7,497.00	85	طولكرم	
606.00	31	قلقيلية	
136,005.00	74	اريجا	
2,096,140.46	1,909		
217.00	1	الخليل	دفعة سيارة - دخل 522
13,237.00	47	نابلس	
540.00	2	سلفيت	
1,015.00	2	بيت لحم	
54,285.00	180	جنين	
40,514.00	103	طوباس	
6,086.00	18	طولكرم	
4,871.00	12	قلقيلية	
12,263.00	32	اريجا	
133,028.00	397		
324.00	2	المؤسسات غير الربحية	ايصال دخل 524
23,399.00	16	رام الله	
5,045.00	6	الرام	
8,570.00	18	الخليل	
10,712.00	22	جنوب الخليل	
132,917.00	71	نابلس	
10,500.00	4	سلفيت	
7,551.00	15	بيت لحم	
6,070.00	4	ابوديس	

مبلغ الاعادات	عدد الاعادات	عدد المكلفين	الفترة
12,246,861.00	122	1013	2016
13,128,507.05	175	1087	2017
14,155,050.00lk	195	1159	2018

تحصيلات أراضي السقي / شيكل

91,896	2014
99,379	2015
125,679	2016
124,427	2017
100,511	2018

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Tax Situation of the Agricultural
Sector in Palestine and the Extent to
which it has achieved its aims**

**By
Isra' "Mohammad Nayef" Haj Hamad**

**Supervisor
Dr. Sameh Atout**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes,
Faculty of Graduate Studies, An- Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2020

The tax reality of the agricultural sector in Palestine and the extent to which it has achieved the tax goals

Prepared by:

Israa "Mohammad Nayef" Haj Hamad

Supervised by:

Dr. Sameh At'out

Abstract

This study aimed to investigate the tax reality of the agricultural sector in Palestine and the extent to which it achieved the tax goals. The study addressed three main topics, income tax, property tax, and value-added tax imposed on the agricultural sector in Palestine.

In order to achieve the goals of the study, the researcher developed a questionnaire and presented it to a number of experienced and specialized arbitrators and it was distributed to a random sample of (tax administration employees and tax accountants in agricultural areas in addition to assigned persons in the agricultural sector in Palestine.

The most important results are: The exemption of agricultural projects, whether animal or vegetable, from value-added tax, the Palestinian legislator is working to exempt small and medium-sized agricultural projects from income tax by exempting net profits, and the absence of unified procedures in the various tax departments for the value-added tax for auditing the agricultural sector, with the result that tax justice is not achieved according to the tax office to which the farmer belongs.

The most important recommendations are: The necessity of unified procedures in the various tax departments for income tax in auditing the

agricultural sector, the necessity of working to reduce the tax imposed on agricultural lands that fall within the municipal boundaries, and Encouraging investment in agricultural projects and attracting local and foreign investors.